Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي

Volume 43 | Issue 3 Article 10

2023

أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة العربية

Maysaa Zeyad Awwad
Ph.D researcher in University of Jordan, maysaa.awwad91@gmail.com

Mohammad Hamad Mostafa Alqatatsheh Prof.
University of Jordan, katatsheh_mp@hotmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe

Part of the Political Science Commons

Recommended Citation

Awwad, Maysaa Zeyad and Alqatatsheh, Mohammad Hamad Mostafa Prof. (2023) "أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة العربية," *Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي*: Vol. 43: Iss. 3, Article 10.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol43/iss3/10

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

Journal of the Association of Arab Universities for Higher Education Research (JAARU-RHE) Vol. (43) – No. (3) – September 2023

Contents lists available at: Digital Commons

مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي

Journal of the Association of Arab Universities for Higher Education Research (JAARU-RHE)

Journal homepage: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/

أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة العربية

The crisis of political legitimacy in the Arab Political Systems

Maysaa Ziad Mustafa Awwad
MA in Political Science
University of Jordan, Jordan
maysaa.awwad91@gmail.com

ميساء زياد مصطفى عواد
ماجستير العلوم السياسية
الجامعة الأردنية، الأردن.

Mohammad Hamad Mostafa Alqatatsheh
Political Science
University of Jordan, Jordan
katatsheh_mp@hotmail.com

محمد حمد مصطفى القطاطشة
استاذ العلوم السياسية
الجامعة الأردنية، الأردن.

Received: 10/01/ 2023 Accepted: 01/02/ 2023 Published: 15/09/ 2023

Abstract

The article aimed to give a historical overview of the concept of political legitimacy, starting from Greek thought until the present time, and the theories of its emergence. The study also touched on the most important sources and indicators of building political legitimacy. The crisis of political legitimacy arises because of the inability of political systems to reconcile between their interests and the interests of the people.

Keywords: Legitimacy, the crisis of legitimacy, the Arab Spring.

المستخلص

هدف المقال إلى اعطاء لمحة تاريخية عن مفهوم الشرعية السياسية انطلاقاً من الفكر اليوناني وحتى الوقت الحالي، ونظريات نشوئها، كما تطرق المقال إلى أهم مصادر ومؤشرات بناء الشرعية السياسية، وقد استخدمت الدراسة منهجية معمقة شاملة تكونت من المنهج التاريخي ومقترب تحليل النظم ونظرية النخبة، وتوصلت النتائج إلى أن أزمة الشرعية السياسية تنشأ نتيجة لعجز الأنظمة السياسية عن التوفيق ما بين مصالحها ومصالح الشعوب.

كلمات مفتاحية: الشرعية، أزمة الشرعية، الربيع العربي.

DOI: 10.36024/1248-043-003-010 P-ISSN: 1680-6549 E-ISSN: 2957-9783
* *Corresponding author: maysaa.awwad91@gmail.com*

Published by Arab Journals Platform, 2023

مقدمة

يعد موضوع الشرعية من المواضيع المهمة التي تدخل في إمكانية الحفاظ على استقرار وديمومة الأنظمة السياسية، فالشرعية تنبع من مدى رضى المحكومين عن السياسات والقرارات التي تتخذها الأنظمة، ومدى توافق هذه السياسات مع تطلعات وآمال المحكومين، فالأنظمة تسعى للحصول على شرعية لوجودها بشتى الطرق والوسائل لتتمكن من البقاء والاستمرار.

تنبع أهمية الشرعية من كونها القوة التي يمكن للنظام أن يستند عليها في مواجهة المعارضة، إذ إن المعارضة تسعى دائماً لإثبات عدم امتلاك النظام السياسي للشرعية أو الانتقاص منها كذريعة لرفض النظام والعمل على اسقاطه، وبالتالي فإن المظاهرات والاعتصامات ودعوات التحرر والانفصال ودعوات التقسيم الفدرالي أو الكونفدرالي ما هي إلا شكل من أشكال فقدان النظام الحاكم لشرعيته، وفي نفس الوقت فإن يمكن اعتبار أن الاستقرار السياسي والاقتصادي في المجتمعات دليلاً على تمتع النظام السياسي الحاكم بنوع من الشرعية السياسية.

إن عملية الشرعية السياسية هي عملية تطورية، أي أنه من الممكن أن نجدها في بعض النظم السياسية قابلة للنمو وفي البعض الآخر قد تكون متضائلة، فنرى الكثير من النخب الحاكمة قد وصلت إلى الحكم بطرق غير شرعية ولكن مع مرور الوقت ونظراً لسعيها بشتى الطرق لأن تلبي رغبات وآمال وتطلعات الشعوب تصبح هذه النخب الغير شرعية إلى نخب شرعية نتيجة لتطابق قيمها مع قيم الشعوب، وعلى العكس من ذلك قد تصل بعض النخب الحاكمة إلى الحكم بطرق شرعية صحيحة إلا أنها قد تفقد هذه الشرعية مع مرور الوقت نتيجة لانحرافها عن المسار الصحيح لتحقيق الشرعية.

وإذا أمعنا النظر في الأنظمة السياسية العربية لوجدنا بأن جميع هذه الأنظمة مختلفة ومتنوعة، سواء أكان ذلك على المستوى السياسي وكيفية وصول النظم السياسية للحكم، أو على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وبالرغم من هذا الاختلاف إلّا أننا نجد بأن هناك قاسم مشترك فيما بينها وهو عدم امتلاكها لما يسمى بالشرعية السياسية، حيث إن القسم الأكبر من الأنظمة السياسية العربية تعتمد على التسلط والعنف في الوصول للحكم والسلطة بغض النظر عن رضا الشعوب، وذلك أدى إلى وقوعها في أزمة خطيرة تهدد استقرارها في المجتمعات التي تحكمها وهذه الأزمة هي أزمة الشرعية.

وبناءً عليه يرى كارل دويتش بأن أزمة الشرعية السياسية ليست متعلقة فقط بالجانب الأيديولوجي المبرر للقيادة لممارسة السلطة، ولا بالجانب القانوني المتعلق بكيفية الحصول على السلطة والوصول إليها، وربط وجودها بوجود ثلاثة عناصر بنيوية وهي (ممدوح،2021):

1- العنصر الدستوري: أي مدى توافق طريقة الوصول إلى السلطة مع مبادئ الدستور في الدولة.
2- العنصر التمثيلي: أي مدى اقتناع المحكومين بمن يمثلهم في السلطة ومدى قبلوهم بها.
3- عنصر الإنجاز: أي مدى انجاز السلطة لما يرغب به المحكومين.

مشكلة الدراسة:

إن فكرة الشرعية ترتبط بمدى الرضا لدى الأفراد، ويرى ماكس فيبر بأن الشرعية هي أساس كل نظام سياسي وبدونها لا يستطيع النظام امتلاك القوة اللازمة لادراة الصراع، وبالتالي فإن وجود الشرعية يعطي القوة للنظام للحفاظ على استمراريته وديمومته واجتناب الوقوع فيما يسمى "بأزمة الشرعية".

من الجدير بالذكر أن معظم الدول العربية كانت عبارة عن مستعمرات استقلت فيما بعد عن الدول الأوروبية، أي لم تنشأ هذه الدول نشأة تاريخية أو فلسفية، كما أن هذه الدول لم تسعى لكتابة دساتير خاصة بها بل قامت الأنطمة الحاكمة فيها بالاستعانة بالدساتير الجاهزة وتطبيقها في المجتمعات العربية دون البحث في مدى موائمة هذه الدساتير لطبيعة الشعوب، مما جعل الأنظمة العربية السياسية تعاني عجزاً واضحاً في تحقيق الشرعية والحفاظ عليها في حال تم الحصول عليها، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية العربية خلال الفترة 2011-2021، بحيث أن هذه الفترة جديرة بالدراسة لما شهدته المنطقة العربية من تحولات كبيرة وقد تكون جذرية في بعض الأحيان.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في البحث في أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية العربية لعدة أسباب منها:

- حدوث تطورات وتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية ملموسة على الصعيد الداخلي في الأقطار العربية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي في عام 2011 ولغاية 2021.

- حدوث تطورات وتحولات كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، كان لها التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على بعض الأنظمة السياسية العربية، سواء كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- التعرف على أصل مفهوم الشرعية السياسية.
- دراسة مصادر ومؤشرات الشرعية السياسية.
- دراسة مدى التطبيق الواقعي لمفهوم الشرعية السياسية في الأنظمة العربية.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدرسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو أصل مفهوم الشرعية السياسية؟
- ما هي مصادر ومؤشرات بناء الشرعية السياسية؟
- إلى أي مدى يتم تطبيق الشرعية السياسية في الأنظمة العربية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها بأن "هناك علاقة ارتباطية بين ضعف الدساتير العربية وشرعية الأنظمة الحاكمة فيها".

منهجية الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة والتساؤلات سالفة الذكر، فقد تم استخدام الآتي:

- **المنهج التاريخي:** أهم من تبنى هذا المنهج هو أرسطو وأفلاطون، ويرى أصحاب هذا المنهج بأن الإنسان لا يستطيع أن يفهم الحاضر والمستقبل ما لم يكن ملم بأحداث الماضي في نفس سياق الموضوع الذي يقوم بدراسته، وهذا المنهج يقوم بسرد الأحداث والوقائع دون أن يقدم تفسير لهذه الأحداث والوقائع، أي أنه معرفة بالماضي كأساس لدراسةٍ تُدرس في الحاضر.

- **مقترب تحليل النظم:** يُعد ديفيد ايستون هو صاحب هذا الاقتراب وهو من أبرز المفكرين السياسيين الذين لهم إسهامات واضحة في مجال التحليل والبحوث السياسية، إذ ربط ديفيد إيستون في كتابه "System The Political" بين تفسير الوظيفة التي يؤديها النظام السياسي داخل المجتمع والظاهرة السياسية التي أطلق عليها عملية التخصيص السلطوي للقيم (عتوم، 2019).

تم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة حيث أنه يعتمد على أن النظام هو وحدة التحليل الرئيسية، فالنظام يتكون من عدة وحدات وعناصر مترابطة ومتفاعلة فيما بينها، بحيث أن النظام السياسي يعيش في بيئة سواء كانت داخلية أو خارجية يؤثر ويتأثر فيها، من خلال المدخلات (Inputs) والتي تتمثل بالمطالب (Demands) والدعم والمساندة (Support)، والتي يقوم النظام إما بمحاولة استيعابها والاستجابة لها أو رفضها من خلال المخرجات (Outputs) والتي يعبر عنها النظام من خلال القرارات والسياسيات التي يتخذها، ومن ثم تتدفق المعلومات إلى النظام عن القرارات التي اتخذها من خلال ما يسمى التغذية الراجعة أو العكسية (Feedback) (العزام، 2019/2018).

- **نظرية النخبة:** أهم رواد هذا المنهج هم جيتانو موسكا، وفليفريدو باريتو، وروبرت مشلز، وقد عرف الدكتور أمين المشاقبة النخبة بأنها: "المجموعة الحاكمة التي تمتلك الإمكانات الفكرية والإبداعية التي تمكنها من تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع، وتخضع النخب السياسية لقانون التغيير وفقاً للمتغيرات التي تمر بها المجتمعات، حيث يتم استبدال النخب القديمة بنخب جديدة، لآلية تهدف إلى تحقيق التوازن الاجتماعي، واليوم لا يوجد فقط نخبة واحدة تحكم وإنما عدد من النخب داخل المجتمع منها، النخبة السياسية، النخبة الاقتصادية، النخبة الدينية، النخبة العسكرية، وغيرها" (المشاقبة، 2015: 91).

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** الأنظمة السياسية العربية في منطقة الوطن العربي.
- **الحدود الزمانية:** حدد البحث الإطار الزماني لدراسة أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية العربية خلال الفترة منذ بداية أحداث الربيع العربي 2011 وحتى عام 2021.

مصطلحات الدراسة:

- **الشرعية:** تعتبر كتابات العالم الألماني ماكس فيبر (Max Weber) المرجع الأساسي لعديد من المفكرين وخاصةً في الأدبيات الغربية حول موضوعي الشرعية والسلطة، حيث أن الغالبية العُظمى من المفكرين الذين قدموا تعريفات للشرعية أستندو إلى فكر ماكس فيبر، فهو يرى بأن "النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر معه المواطنون

أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة" (Weber, 1947: 124-126).

ويرى ماكس فيبر (Max Weber) بأن الشرعية عبارة عن علاقة تبادلية بين الحاكم والمحكومين، حيث أنه عندما يقوم المحكوم بطاعة الأوامر الصادرة عن السلطة، يقوم الحاكم بالمقابل بتقديم دليل على قدرته على خدمة شعبه، كما أنه يرى بأن الشرعية تشير إلى الاعتقاد بـ "الحق في الحكم"، أي أنه يمكن وصف النظام بأنه شرعي عندما يكون المحكومون مستعدون للإذعان والطاعة (ممدوح، 2021).

- **أزمة الشرعية:** يشير مصطلح الشرعية لوجود خلل في سير النظام السياسي ومؤسسات الدولة بالشكل العادي والطبيعي، حيث تكون جميع القوى السياسية الناشطة في الدولة بحالة خلاف وصراع مما يؤدي إلى تهديد أمن واستقرار النظام، وبالتالي تهديد استقرار كيان الدولة ككل، بالإضافة إلى قيام الأيديولوجيات المتعارضة في احداث نوع من الخلافات السياسية بين مختلف القوى السياسي (العمراوي، 2014: 43-44).
- **الربيع العربي:** تم استخدام مصطلح "الربيع" في السياسة لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر، حيث تم إطلاق المصطلح على الثورات الشعبية التي اندلعت في أوروبا بداية عام 1848، التي عرفت وقتها بـ "ربيع الشعوب أو الثورات الأوروبية"، فبدأت هذه الموجة بالثورة الفرنسية وامتدت لأكثر من 50 دولة أوروبية بنفس الوقت، واتسمت هذه الثورات بأنها كانت ذات طابع ديمقراطي وعملت لخلق دول وطنية مستقلة (إسماعيل، 2019).

أما في المنطقة العربية فيشير المصطلح إلى الاحتجاجات السلمية التي انطلقت في الوطن العربي ابتداءً من الجمهورية التونسية مطلع عام 2011 وامتدت إلى بعض الدول العربية منها؛ المغرب واليمن وليبيا ومصر وسوريا، وكان السبب في هذه الثورات انتشار الفساد، والركود الاقتصادي، وسوء الأوضاع المعيشية، وانتشار الفقر والبطالة، بالإضافة إلى التضييق السياسي وعدم نزاهة الانتخابات في معظم الدول العربية، وقد أسفرت هذه الثورات إلى الإطاحة بزين العابدين بن علي في تونس، ومحمد حسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا، وعبدالله بن صالح في اليمن، وبوتفليقة في الجزائر، وعمر البشير في السودان.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعد مفهوم الشرعية من أهم المصطلحات داخل المنظومة الفكرية تأثيراً في العديد من المجالات سواء كانت فكرية أو ثقافية أو سياسية، وذلك منذ العصور القديمة وحتى وقتنا الحالي، حيث أنها تختلط منذ الوهلة الأولى بالنواحي القانونية إلا أنها وفي تتبع تطورها نرى بأنها تختص بفلسفة الحكم السياسية (القطاطشة،2006: 168).

إن مفهوم الشرعية من المواضيع الهامة في العلوم الاجتماعية والسياسية، فالمحكومين يتقبلون وجود نظام سياسي ما بوصفه على درجة كافية من الحق والصحة لكي تتم إطاعته، ولكن في بعض الأحيان قد يُطيع المحكومون النظام لأنه يثير فيهم الرعب، وبالتالي فهذه الطاعة ليست كافية بحد ذاتها، ففي بعض الأحيان يتم تقبل النظام للخوف منه لا لتمتعه بسلطه شرعية، فالسلطة عبارة عن قوة قد تم إضفاء الصبغة الشرعية عليها (بيلي، 2004: 372-373).

ويمكن القول بأن هذا المفهوم ليس من السهل تفعيله إذ أنه يكمن في عقول المحكومين، فهم لا يستطيعون أن يعبرو عن أنفسهم، وثم إنه لا يمكن أن يكون أي شيء سوى تجريد فكري يستند إلى فكرة "المواطن المتوسط"، ففي أي نظام يوجد هناك أشخاص قد لا يقبلونه بوصفه نظام شرعي بشكل مطلق، فهم قد يتقبلوا بعضا من جوانبه على أنها شرعية والبعض الآخر يرى بأنها غير شرعية، كما أن درجة الشرعية التي قد يتمتع بها أي نظام سياسي من الممكن أن تتفاوت مع الوقت، وعلى سبيل المثال؛ فالجمهوري البريطاني قد لا يقبل شرعية المَلَكية، بالمقابل فهو يتقبل الديمقراطية البرلمانية البريطانية (بيلي، 2004: 272-273).

الدراسات السابقة:

بعد إجراء المسح المكتبي للمراجع والبيانات تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة في ميدان هذه الدراسة ومعرفة أهم المميزات لهذه الدراسات وما توصلت إليه في سبيل الإستفادة منها ومحاولة ما أمكن تجاوز التكرار معها في هذه الدراسة، ومن هذه الدراسات:

دراسة (الذراع، 2019) بعنوان "**المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربي"**

في هذه الدراسة قام الباحث بالتطرق إلى الأسباب والمؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار في الدول العربية، وقد توصل إلى أن هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي إلا أن دور العوامل الخارجية أكثر تأثيراً من العوامل الداخلية، كما توصل إلى أن الاستقرار

يصنف إلى استقرار سياسي زائف أو ظاهري أو مؤقت يتمثل في ظل انتشار القمع وتفشي الفساد والمحسوبية وتبنى هنا فكر سقراط الذي يرى بأن الخوف يجعل الناس أكثر حذراً وطاعة وأكثر عبودية، أما الصنف الثاني فهو الاستقرار السياسي الحقيقي أو الدائم والذي يتمثل في ظل المبادئ الديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك فقد توصل الباحث إلى أن أهم أسباب ضعف الاستقرار السياسي هو ضعف مصادر الشرعية، وذلك من خلال عدم رضا المواطنين واقتناعهم بالسلطة السياسية القائمة خاصةً بأن هذه السلطة تعتمد على وسائل القهر وفرض الأمر الواقع على المواطنين بدل من تحليها بشرعية الإنجاز والشرعية الدستورية.

دراسة (عبد القادر، 2017) بعنوان **"الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية – الو اقع والمأمول"**

تمحورت هذه الدراسة حول تساؤل رئيس وهو إلى أي مدى يمكن الحديث عن شرعية النظم السياسية العربية، وماهي سُبل تجاوز أزمة الشرعية فيها؟

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وجود تلاحم كل أفراد الأمة العربية حول مقومات الشرعية الدستورية سواء كانت ثورية أو دينية، وكلما كسب النظام السياسي جزءاً من الأمة كلما ضعف خصومه وأعدائه، فتستقر البلاد سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً وعندها ستتمكن من بناء نظام سياسي جديد ذو مشروعية شعبية دستورية يحقق دولة القانون.

دراسة (العمراوي، 2014) بعنوان **"أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة "مصر" "**

تناولت هذه الدراسة أبرز العوامل التي أدت إلى إنهيار شرعية الأنظمة السياسية العربية وكيف انعكس ذلك على استقرارها وأمنها بشكل عام، بالاضافة إلى معرفة أهم أسباب أزمة الشرعية في النظام السياسي المصري خاصة في حقبة مبارك وما بعدها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى ضعف وهشاشة الدول العربية على الرغم من تضخم أجهزتها ومؤسساتها مما انعكس ذلك سلباً على طبيعة مصادر الشرعية فيها، بحيث أن مصادر الشرعية في الأنظمة السياسية اتسمت بالتقليدية وعدم الثبات إذ كانت الأنظمة السياسية دائماً تسعى لكسب شرعيتها انطلاقاً من شخصيات كاريزمية وزعامات سياسية سابقة، كما أن أغلب الأنظمة السياسية العربية تفتقر لقيادة سياسية فعالة تحظى بالقبول الجماهيري فبالرغم من ذلك فإن تلك القيادات تستمر في الحكم وفي إصدار قرارات ومخرجات سياسية غير مقبولة شرعياً.

1- التأصيل النظري لمفهوم الشرعية السياسية

في بداية الحديث يجب التمييز ما بين مصطلحين مهمين للغاية في العلوم السياسية، وهما الدولة والنظام السياسي، إذ أن الكثير يخلط ما بينهما على أنهما كلمتين مترادفتين لمعنى واحد، وهذا غير صحيح بالمطلق، بحيث أن مفهوم الدولة أوسع وأشمل من النظام السياسي الذي يُعتبر جزء من الدولة.

لقد عرف المفكر هارولد لاسكي الدولة بأنها: "مجتمع يعيش داخل رقعة محدودة من الأرض، منقسماً إلى حكومة وشعب، فالحكومة هي هيئة من الأفراد داخل الدولة تتولى تطبيق الأوامر القانونية التي تقوم عليها الدولة، ولهذه الهيئة – دون غيرها من الهيئات الأخرى الموجودة داخل الحدود الأرضية لهذا المجتمع – الحق في أن تستخدم الإكراه لتكفل طاعة هذه الأوامر" (لاسكي، 1980: 9).

وعرفها المفكر الألماني ماكس فيبر على أنها: "منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين الأراضي" (المرعشي، 2021).

أما هيجل فعرفها بأنها: "هي الوجود بالفعل للفكرة الأخلاقية، فهي الروح الأخلاقي من حيث إن إرادة الجوهر تتجلى وتظهر وتعرف وتفكر في ذاتها، وتنجز ما تعرف بمقدار ما تعرف"، إذ يرى بأن الدولة ذات سيادة مطلقة وأنه لا يوجد شيء يعلوها فهي بمثابة الآلهة على الأرض، وأن هذه السيادة هي سلطة سياسية تنبثق عنها جميع الهيئات والمؤسسات فهي مصدر المشروعية (السيد، 2015: 48).

وعليه فيرى الطهطاوي بأن الدولة يجب أن تقوم على ركنين أساسيين: الحاكم والمحكوم، أي أن وجود الدولة يُشترط بوجود مجموعة من الأفراد تخضع لسيادة سلطة حاكمة، والعلاقة بين هؤلاء الأفراد والسلطة الحاكمة هي العلاقة المكونة للدولة باعتبارها نظاماً سياسياً، ووجود هذا النظام السياسي هو ضرورة حضارية (الشياب، 2007: 28-29).

وقد عرف ديفيد إيستون النظام السياسي بأنه "مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل"، فالتغيير في عنصر أو جزء ما يؤثر على بقية العناصر أو الأجزاء الأخرى. أما صموئيل بير فيعرف النظام السياسي بأنه: "يتضمن ترتيباً لصنع القرارات وهو بمثابة البناء الذي يؤدي للمجتمع وظيفة معينة وهي وظيفة صنع السياسات وإصدار القرارات التي تتسم بالمشروعية القانونية"، ويرى صموئيل بير

بأن النظم السياسية غير متشابهة وأن أهم ما يميزها هو طبيعة القرارات فيها التي يكون لها طابع سياسي واتسامها بالمشروعية القانونية، أي أن جميع أعضاء المجتمع يتقبلون هذه القرارات على اعتبار أنها تتماشى مع قيمهم وتطلعاتهم وتصوراتهم عن هذه السلطة وعن هدفها وغرضها وشرعيتها، وبالتالي فإن النقطة المحورية للنظم السياسية هي مدى تمتع هذه النظم السياسية بالشرعية، بحيث أن تحقيق الغرض المقصود من السلطة وقراراتها يجب أن لا يعتمد على القهر والقوة الجبرية بل يجب أن يعتمد على مدى قبول أفراد المجتمع لهذه السلطة لتطابق قيمها مع قيمهم (مهنا، 2011: 10). أي أن الشرعية مكون أداتي يوفر المبرر لوجود هذا النظام وتبرر الوسائل الواجب استخدامها للحفاظ عليه.

وعليه تعرَّف الشرعية في العلوم السياسية على أنها حق وقبول سلطة، إما قانوناً أو نظاماً، أما السلطة فهي تُعنَى في تولي المناصب في حكومةٍ ما، وبما أن مصطلح الشرعية يشير إلى نظام الحكم والسلطة تشير إلى المناصب، فإن الشرعية السياسية هي أساس السلطة السياسية التي تقوم بممارسة الحكم. وأن اقتناع الشعب بأحقية السلطة وجدارتها هو جوهر الشرعية (بهاء الدين، 1984: 10). وأن الشرعية لا تتحقق إلا باحترام الأُطر القانونية والدستورية التي تنظم عمل السلطة.

1-1 مفهوم الشرعية السياسية

بالرجوع إلى الجذور التاريخية لمفهوم الشرعية نجده انطلق من الفكر اليوناني، فقد اهتم **أرسطو** بشكل كبير باستقرار الحكومة، فقد كان يرى بأن شرعية الحكومة تستند على الدستورية وأن الاستقرار السياسي يستند على العدالة التوزيعية (التخصيص المناسب للمكافآت حسب الجدارة والكفاءة)، بحيث جادل أرسطو في كتابه "السياسة" بالطرق التي يتم من خلالها توزيع العدالة في السياسة، وأن العدالة التوزيعية هي التي تجعل الحكومة مستقرة، كما كان يعتقد أرسطو بأن الحكم يكون شرعياً فقط عندما يعمل لصالح المجتمع ككل وليس من أجل المصالح الأنانية للحكام.

أما الرومان فكان مفهوم الشرعية لديهم يرمز إلى التطابق مع القانون، فالشرعية بوجهة نظرهم هي مرادفة للسند القانوني الممثل في النص أو القاعدة التي تبرر الحق والادعاء والسلطة، وقد ظل هذا المعنى سائد ومهيمن على التراث والتقاليد السياسية الغربية حتى القرن السادس عشر، بحيث لم يعرف الغرب أساساً للشرعية سوى كل ما هو مرتبط بالقانون، والنصوص النافذة الصادرة عن المشرع والتي تعبر عن سلطة العدالة الزمنية في الدولة، أي أنهم لم يركزوا في فهمهم للشرعية على قيمتها ومن له الأحقية في اكتسابها وممارستها، إذ أن السلطة لا تكون شرعية إلّا إذا كان اكتسابها وممارستها يتم في ظل القانون، وبغض النظر عن مدى عدالة هذا القانون (أبي الربيع، 1980: 210).

وفي القرن السابع عشر أصبح مبدأ الشرعية بمثابة الدعامة الأساسية للأنظمة السياسية عند الغرب، ويرجع هذا المبدأ إلى المفكر الفرنسي **مونتيسكيو** في كتابه "روح القوانين" فقد كان يشدد على ضرورة التزام القائمين على السلطة بالدستور، واستمر الغرب باعتناقهم لهذا المبدأ على هذا النحو لحين ظهور تيار فكري غربي (أنجلو سكسوني) ميز ما بين الشرعية والمشروعية؛ بحيث أن الشرعية تعني "التزام القائمين على السلطة بأيديولوجية المجتمع (الأهداف العليا والقيم الأساسية للمجتمع)" أما المشروعية فهي "التزام القائمين على السلطة بدستور مسبق" (ثابت، 1999: 53-54).

وعليه فإن المشروعية تعني "وجوب احترام القواعد المحددة لسلطات الهيئات العامة والمنظمة للاختصاصات بحيث تدور قدرات الهيئات العامة على التصرف اتساعاً وضيقاً مع الضوابط التي تحدد لها قواعد واختصاصات" (المشاقبة، 2020: 190).

أي أن المشروعية ذات طابع قانوني يعتمد على ضرورة عدم خروج الممارسة السياسية داخل الدولة عن القوانين الموضوعة وبالتالي فإن الهيئات والسلطات العامة لها ضوابط قانونية يجب الالتزام بها حتى تتحقق، أما الشرعية فهي ذات طابع سياسي وتعني درجة الرضا العام عن السياسات والاجراءات والقرارات المتخذة من النظام السياسي (المشاقبة، 2020/2019).

وكان **جون لوك** هو أول من استخدم المصطلح لتحليل ظاهرة السلطة (إبراهيم، 1983: 411)، حيث كان يرى بأن مفهوم الشرعية السياسية هو علاقة الرضا والاتفاق وأن هذه العلاقة هي المحور الأساسي الذي تنبع منه شرعية الإرادة الحاكمة، وأن إرادة الأغلبية هي التي تعبر عن هذه الشرعية، وقد استخدم مفهوم الشرعية كأساس فكري لتفسير أي علاقة سياسية وكل ما له صلة بالتعامل السياسي، وذلك باعتباره مستمد من المثاليات التي تنبع من المنطق الفردي والأخلاقيات الجماعية السابقة لأي قانون والمتطابقة مع العدالة الطبيعية، أي أصبحت الشرعية مرتبطة بالعقل الخلاق والوعي الجماعي بدل من السند القانوني (بلعيفة وزوامبيه، 2019: 258).

أما **جان جاك روسو** فقد اعتقد بأن الشرعية تعتمد على الإرادة العامة، حيث إن الإرادة العامة هي المصالح المشتركة لجميع المواطنين من أجل تحقيق الصالح العام للجميع، على عكس المصالح الفردية. وأن الأشخاص الذين يعبرون عن هذه الإرادة العامة، فإنهم بموجب العقد الاجتماعي دخلوا مجتمعاً مدنياً بالتراضي، إلّا أن هذه الموافقة الضمنية ليست كافية للشرعية السياسية، بل يجب أن يكون هناك مشاركة فعالة للمواطنين في تبرير قوانين الدولة، ويكون ذلك من خلال الإرادة العامة، حيث إنه يرى بأن الحكم الجمهوري أو الشعبي شرعي، بينما الاستبداد هو غير شرعي.

وقد اتفق كل من جون لوك وجان جاك روسو على أن مبدأ رضا المحكوم بالحاكم هو مصدر الشرعية وأن حرية الفرد هي الأصل.

وتعتبر كتابات العالم الألماني **ماكس فيبر** المرجع الأساسي لعديد من المفكرين وخاصةً في الأدبيات الغربية حول موضوعي الشرعية والسلطة، حيث أن الغالبية العُظمى من المفكرين الذين قدموا تعريفات للشرعية أستندو إلى فكر ماكس فيبر، فهو توصل إلى أن "النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر معه المواطنون أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة" (Weber, 1974: 124-126).

ويرى ماكس فيبر بأن الشرعية عبارة عن علاقة تبادلية بين الحاكم والمحكومين، حيث أنه عندما يقوم المحكوم بطاعة الأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بالمقابل بتقديم دليل على قدرته على خدمة شعبه، كما أنه يرى بأن الشرعية تشير إلى الاعتقاد ب "الحق في الحكم"، أي أنه يمكن وصف النظام بأنه شرعي عندما يكون المحكومون مستعدون للإذعان والطاعة (ممدوح، 2021).

وكما ذكر **صموئيل هنتنغتون** في كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة": بأنه بالاستناد إلى النظرية الطبيعية فإن إجراءات الحكم تكون شرعية بمقدار ملاءمتها لفلسفة العامة، وطبقاً لنظرية الديمقراطية فإن إجراءات الحكم تستمد شرعيتها من مدى تجسيدها لإرادة الشعب، وطبقاً للمفهوم الإجرائي فإن إجراءات الحكم تكون شرعية حين تمثل حصيلة عملية صراع وتسوية شاركت فيها المجموعات الاجتماعية المعنية كلها، بالإضافة إلى أنه يمكن تحري الشرعية من خلال قدرتها على أن تعكس مصالح مؤسسات الحكم (هنتنغتون، 2017: 54).

وبالنسبة **لموريس دوفرجيه** فإن الشرعية بوجهة نظره هي كل نظام سياسي يخضع للإجماع الشعبي ويكون شرعياً عند استجابته للتطلعات الشعبية، حتى لو كانت بشكل ضمني وليس كونه يعمل وفقاً لقيمه الخاصة (ناصوري، 2008: 353).

وقد تطور مفهوم الشرعية السياسية في العصور الحديثة ليُعبر عن اختيار المحكومين للنظام السياسي، ولقد قام المفكرون بوضع عدة تعريفات للشرعية السياسية وفقاً لثلاثة اتجاهات رئيسة وهي:

1) اتجاه قانوني: يُعرف الشرعية على أنه "سيادة القانون"، أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام بحدوده.
2) اتجاه ديني (القانون الإلهي): ويُعرِّف الشرعية بأنها "تنفيذ أحكام الدين"، أي أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يقوم بتطبيق قواعد الدين (القانون الإلهي).
3) اتجاه اجتماعي – سياسي: يُعرِف الشرعية السياسية على أنها "تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارساته".

2-1 نظريات نشوء الشرعية السياسية

من المتعارف عليه بأن أي دولة تتمتع بسلطة سياسية، وذلك من خلال وجود حكام يقومون بإصدار الأوامر والتعليمات باسم الدولة، وعلى الأفراد واجب إطاعة هذه السلطة بتنفيذ الأوامر وتجنب النواهي، وبناءً عليه اختلفت وتباينت الآراء حول شرعية هذه السلطة، مما أدى إلى انقسام المفكرون إلى قسمين لتفسير كيفية نشوء شرعية السلطة:
الرأي الأول: نظرية الأساس المقدس للسلطة أو ما يسمى بالنظريات الدينية أو النظريات الثيوقراطية

تعتبر هذه النظرية من أقدم وأول النظريات المبررة لسلطة الدولة، حيث ساد الاعتقاد بأن أساس السلطة هو الله، ولذلك يجب أن يتم تقديس السلطة وطاعتها، وقد مرت هذه النظرية بثلاثة مراحل:

1) تأليه الحاكم (نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم): سادت هذه النظرية في العصور الأولى عندما كان الإنسان يعتمد على القوى الخفية، بحيث كان يعتقد بأن الحكام من طبيعة غير طبيعة البشر وتختلف عنها، أي أن الحكام كانوا بمثابة الآلهة لديهم، كما أنه في هذه المرحلة لم يكن هناك تمييز بين من يمارس السلطة وبين مصدر السلطة، وأن الحكام ليسوا بشراً يمارسون سلطة مستمدة من الآلهة، بل أن هؤلاء الحكام هم الآلهة وبالتالي هم مصدراً للسلطة (عبد، 2018).

2) وتعد الحضارة الفرعونية في مصر من أبرز الأمثلة على هذه النظرية في العالم العربي، إذ كان فرعون بمثابة الإله بالنسبة للشعب.

3) الحق الإلهي المباشر (التفويض الإلهي): يرى أنصار هذه النظرية بأن الحاكم ليس إله أو من طبيعة إلهية، بل أن الحاكم هو إنسان يستمد سلطته من الله بشكل مباشر دون أن يكون هناك أي تدخل من البشر، وهذا الاختيار أصبغ الشرعية على سلطة الحكام (سباين، 1971: 544). فالحاكم هو عبارة عن منفذ لأوامر الله، وعليه فإن هذه النظرية تهدف إلى تبرير سلطان الملوك المطلق وجعلهم غير مسؤولين أمام الشعب.

4) الحق الإلهي غير المباشر (العناية الإلهية): يرى أنصار هذه النظرية بأن السلطة هي من الله ولكن بطريقة غير مباشرة، فهو يترك حرية اختيار الحكام للمحكومين من خلال إرشاد الآلهة لهم للتوجه لاختيار حاكمٍ ما، فهم يعتقدون بأن كما تستطيع العناية الإلهية ترتيب الأحداث وتوجيهها فهي قادرة أيضاً على توجيه إرادة المحكومين لاختيار الحاكم، وظهرت هذه النظرية بشكل كبير في العصور المسيحية الوسطى بغرض الحد من سلطان واستبداد الأباطرة، بحيث قام رجال الكنيسة بالدعوة لهذه النظرية للحد من طغيان الأباطرة وتقييد سلطانهم وإخضاعها لسيطرة الكنيسة (شترايز، 1982: 90).

<u>الرأي الثاني: نظريات المصدر الشعبي للسلطة</u>

ترى هذه النظريات بأن مصدر السلطة هو الشعب فهو الذي يمنحها للحكام، فالشعب هو الذي يضع حدوداً وحواجز تحول دون تحوّل هذه السلطة إلى سلطة مطلقة (ممدوح،2021)، وانقسمت هذه النظريات إلى:

1) نظرية سيادة الأمة: يرى أصحاب هذه النظرية بأن السيادة لا يمكن أن تتجزأ بين أفراد الشعب فهي تعود لشخص مجرد، فهو كائن يتمتع بوجود حقيقي لكنه مستقل في وجوده عن الأفراد المكونين له وهذا الشخص هو الأمة، وبذلك تكون الأمة هي صاحبة السيادة وتمارسها بواسطة ممثليها، وعليه فالسيادة وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة ولا يمكن التصرف بها أو التنازل عنها والأمة وحدها هي المالكة لها (عبد، 2018).

لقد ظهرت هذه النظرية ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر عند أنصار الملكية في فرنسا، بحيث اعتقدوا بأن السيادة تعود إلى الملك، وهي تتسم بمميزات الملكية، أي أنها غير قابلة للتنازل أو التجزئة، فهي مطلقة كأي حق ملكية، وعندما قامت الثورة الفرنسية عام 1789 أراد رجالها الحفاظ على الملكية من جهة وعلى المبدأ الديمقراطي من جهة أخرى، وعليه فهم اتجهوا إلى فكرة السيادة في العهد الملكي من خلال اللجوء إلى فكر روسو في كتابه "العقد الاجتماعي"، حيث تحدث روسو عن العنصران المكونان للأمة صاحبة السيادة وهما؛ شخصية الجماعة والإرادة العامة (الغزال، 1999: 118).

2) نظرية سيادة الشعب: يرى أنصار هذه النظرية بأن إرادة الشعب هي التي أوجدت شرعية الدولة، فالسيادة هي مُلك الجماعة وتنقسم فيما بينهم بشكل متساوي بحيث يكون لكل فرد جزء منها وبلا تفرقة بين الحاكم والمحكوم (عبد الوهاب، 2007: 45).

ووفقاً لهذه النظرية فإن السلطة تعد ملكاً لجميع أفراد الشعب السياسي، وهي تختلف عن نظرية سيادة الأمة بأن الأمة لا تعد وحدة مجردة مستقلة عن الأفراد وتخصها بالسيادة، بل أن السلطة حقاً لجميع الأفراد البالغين سن الرشد السياسي في ممارسة هذه السلطة سواء كان ذلك بصورة مباشرة (الاستفتاء) أو غير مباشرة (ممثلين منتخبين)، ولذلك ترفض هذه النظرية ما جاءت به نظرية سيادة الأمة، وتأخذ هذه النظرية بالاقتراع العام لجميع المواطنين دون تمييز، وذلك لأن كل فرد من أفراد الشعب يملك جزءاً من سلطة الدولة، مما يجعل الانتخاب حقاً أساسياً لجميع المواطنين السياسيين (ممدوح، 2021).

2- مصادرومؤشرات بناء الشرعية السياسية

تُعرِّف موسوعة السياسة مصطلح الشرعية السياسية بأنه "مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع (قانون أو عرف معتمد وراسخ، ديني أو مدني) يرمز إلى العلاقة القائمة ما بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي" (الكيالي وآخرون، 1994: 451).

وبناءً عليه فإن موسوعة السياسة ترى بأن الشرعية هي علاقة تبادلية وتوافقية بين كل من قيم الحاكم والمحكوم، وشعور المحكوم بفعالية هذا النظام السياسي وعدالته، حيث أن الشرعية تُستمد من الشعب أو بصيغة أخرى فهي تُستمد من المحكومين، وأنَّ الشعب هو أساس الشرعية حتى في تلك الحالات التي كان يدعي فيها الحكام الحق الإلهي في الحكم، إذ

أن تسليم الشعب بالحق الإلهي للحكام مرتبط باشتراكه بالمعتقدات والقيم الدينية مع الحاكم، والتي بموجبها تتم مصادرة حق الشعب في ممارسة عملية تقييم شرعية الحكم، وبذلك فإن العديد من الأنظمة تلجأ لوسائل متعددة ومختلفة من أجل تثبيت شرعيتها وإظهار حصولها على تأييد الغالبية العظمى من الشعب وبالتالي قدرتها على حماية مصالحه وتحقيق أهدافه إما مرحلياً أو على المدى البعيد (الكيالي وآخرون، 1994: 451).

وعرّفتها موسوعة العلوم الاجتماعية على أنها "أساس السلطة السياسية التي تمارسها أداة الحكم سواء كانت فرداً أو شعباً بأكمله، استناداً إلى الشعور بأن لها حقاً ثابتاً في ممارسة الحكم مع اعتراف المحكوم بذلك" (مصباح، 2010: 423).

وبالتالي فهي الصبغة التي تصبغ المواقف أو السلوك بأنها قانونية وذلك باستنادها على مرجعية تعطيها حق التصرف بالنيابة عنها، وهي ضرورية لأي هيئة أو سلطة سياسية في تصنيف سلوكها أو مواقفها أو قراراتها بأنها قانونية أم لا، فمرجعية الشرعية هي الشعب فهو الذي ينتخب حكومة يعطيها الحق في التحدث باسمه وتمثيله داخلياً أو خارجياً والتصرف نيابةً عنه (مصباح، 2010: 423).

2-1 مصادر الشرعية السياسية التقليدية

إن عملية تحقيق الشرعية تتطلب المرور بعدة مراحل بحيث أنه من الصعب أن تتحقق الشرعية سريعاً وفي وقت قصير، إذ أن خلال هذه المراحل يتعرف المحكومون إلى الحكام من خلال ما يقدمونه من برامج وخطط وتطبيقها على أرض الواقع، وقد يحصل آنذاك بعض المواقف التي تعزز من رضا المحكومين عن الحكام والعكس صحيح، وبناءً عليه قام المفكرون بالاجتهاد بالبحث في مصادر وأسس الشرعية، فقام ماكس فيبر بتلخيصها بثلاث مصادر (حسين، 2012: 45-50):

1) التراث والتقاليد: أي أنها تستند على التقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة.

وذلك أن السلطة في المجتمعات تستمد شرعيتها من قدسية العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، فالنظام السياسي يستند على الأعراف والتقاليد للحصول على رضى المحكومين، وخاصة في الأنظمة التي تعتمد على مبدأ التوريث في تداول السلطة، إلّا أن هذا المصدر قد يكون مقنع لدى المحكومين في فترة زمنية معنية، وقد يصبح فيما بعد غير مقنع.

وقد ساد هذا النمط في المجتمعات الشرقية، وفي أوروبا في العصور الوسطى (الإقطاع)، بحيث أن المعتقدات التي كانت سائدة منذ زمن طويل شكلت قواعد أضفت الشرعية على الحكام التقليديين وعززت هيمنتهم، فكان للحاكم شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد، ويدين له كل أعضاء المجتمع بالولاء والطاعة، ويندرج في إطار هذا النمط ثلاثة أنماط فرعية وهي (ملتقى الباحثين السياسيين، 2019):

أ_ النمط الأبوي: يسود هذا النمط في المجتمعات التقليدية البدائية، بحيث تكون سلطة الأب هي السلطة المطلقة، فله الحق بالأمر والنهي كما يراه مناسب، ويكون واجب الجميع بتأدية الطاعة والالتزام، بالإضافة إلى أن العلاقة بين الحاكم والمجتمع علاقة مباشرة ولا يوجد أي أجهزة بيروقراطية في المجتمع أو أي أجهزة تنفيذية.

ب_ النمط الرعوي القبلي العشائري: يستند هذا النمط لسلطة شيخ القبيلة أو العشيرة على باقي الأفراد، ويقوم هذا النمط على تطور الأجهزة البيروقراطية في المجتمع، بالإضافة إلى تنوع وتعقد وظائف الحاكم، كما يسود في هذا النمط ضعف العلاقات الشخصية الأسرية، بحيث أن علاقة الحاكم بأعضاء المجتمع علاقة يغلفها طابع سلطة شيخ القبيلة، فيقوم حكمه على توزيع الغنائم على الموالين له نظراً لاحتكاره الثروة المالية في المجتمع (البرصان، 2015).

ج_ النمط الإقطاعي: لقد ساد هذا النمط في العصور الوسطى في أوروبا، حيث قام الحكام بمنح النبلاء الأراضي مقابل خدماتهم العسكرية، وقاموا هؤلاء النبلاء بتأجيرها لأتباعهم، مما جعل الفلاحين ملزمين بالعيش في هذه الأراضي يوالون سيدهم ويعملون لديه وملزمين بإعطائه حصة من محصولهم مقابل حصولهم على الحماية العسكرية (ستيفنسن، 1905، 8-14).

2) العقلانية القانونية: أي مراعاة أحكام الدستور والقانون مع تطور مفهوم الدولة الدستورية.

يعرف ماكس فيبر السلطة بأنها "مفهوم تاريخي يتضمن عالماً كاملاً من التناقضات، وعلينا أن نبحث عن الروح التي ولدت منها هذا الشكل الملموس من الفكر ومن حياة العقلانيين" (فيبر، 1990: 41-42)، وتستمد السلطة العقلانية شرعيتها من القانون والطاعة والخضوع للقانون، حيث إن هذا النوع من الشرعية يستند على قواعد مقننة تحدد واجبات وحقوق كل من الحاكم ومساعديه، وكيف يتم ملئ هذه المناصب، وكيف يتم اخلاؤها، وكيف يتم تداول السلطة وممارستها

(سعد الدين، 2002: 406)، ويرى ماكس فيبر بأن الحاكم له سلطة شرعية في إعطاء الأوامر والتعليمات، وأنه يمارس سلطاته وفقاً لقواعد غير شخصية، ولذلك فإن سلطته تكون محدودة، وهذا ما أدى إلى انتقال أوروبا من نظام الاقطاع إلى مرحلة تشكيل الدولة بشكلها الديمقراطي بعد أن مرت الملكيات المطلقة.

وبالتالي فإن العقلانية القانونية هي مجموعة المؤسسات والقواعد التي تنظم سير العملية السياسية، ويعتقد ماكس فيبر بأن النظام يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه المحكومين بالرضى والقبول عن هذا النظام، أما موريس دوفرجيه فهو يرى بأن رضى المحكومين يجب أن يكون نتيجة القبول الاختياري وليس من خلال أداة خارجية أي ألا يكون ناتج عن ضغط أو إكراه أو ترهيب (المشاقبة وعلوي، 2012: 112).

3) الكاريزما أو ما يسمى بالقيادة الملهمة: أي القيادة الفذة والتاريخية القادرة على التأثير في المجتمع والدولة، أي المستندة على الموهبة الروحية للحاكم.

يرى ماكس فيبر بأن الشرعية قد ترتبط بشخصية الحاكم، حيث إن مصدر ولاء وطاعة المحكومين للحاكم هو اعجابهم الشديد بشخصيته وصفاته، فهي التي تجعله مصدر هيبة واحترام، فالكاريزما قد تنشأ من بطولات سياسية أو عسكرية أو وطنية، أو من خلال مكانة دينية تجعله القدوة والملاذ عند المحكومين (بلقزيز، 2015).

لقد سعت القيادات الكاريزمية على تعزيز حكمها من خلال تقلدها المناصب السياسية وسيطرتها على المراكز الدولية كافة، إلا أن قرارات هؤلاء الحكام لم تنشأ وفقاً لطرق مؤسسية قانونية، بل نشأت بصيغه فردية، أي أنها تعبر عن شخصية الحاكم ومعتقداته، مما جعل هذا المصدر وقتي وغير دائم، لارتباطه بشخصية حاكم بعينه، وتزول وتنتهي بزوال الحاكم (سوسه، 2016).

فالسلطة الكاريزمية لا تستند على قواعد متفق عليها سواء كانت تقليدية أو عقلانية، بل تستند على ما يظهر للمحكومين من صفات خارقة للحاكم، وبالتالي فهذه السلطة ليست عقلانية، بل انفعالية لتأدية الحاكم لرسالة ما (أبو عزالدين، 1983: 32).

من أبرز الأمثلة على هذا المصدر؛ جمال عبد الناصر في مصر، صدام حسين في العراق، غاندي في الهند.

وبالرغم من تعدد مصادرها وتنوعها إلا أنها جميعها تصب في معيار أساسي للشرعية وهو رضا المحكومين عن النخبة الحاكمة.

2-2 مؤشرات بناء الشرعية السياسية

إن عملية بناء الشرعية هي عملية متطورة تقع في خط اللقاء ما بين الحاكم والمحكوم، فلابد من عدم الخلط بين الشرعية والجانب القانوني الشكلي للنظم السياسية، فالشرعية ليست القدرة على البقاء في السلطة، ولا علاقة لها بتأييد أو معارضة لقرارات السلطة، كما أنها ليست الوصف السياسي لنظام الحكم. وبالتالي فهي غير مستمدة من طريقة إيجاد السلطة أو الأسلوب الذي اتبعته للوصول إلى الحكم، فعملية بناء الشرعية لا تكون مرتبطة بشكل معين من الأنظمة السياسية (القطاطشة، 2006: 178).

فبناء الشرعية يتطلب وجود عدد من المؤشرات التي من خلالها يمكن القول بأن هذا النظام يتمتع بالشرعية أم أنه نظام غير شرعي، وعليه سيتم تناول بعض من هذه المؤشرات:

1) المصادر القانونية:

وهذه المصادر هي التي تُكسب النظام السياسي شرعيته، وذلك للحفاظ على استمراريته وبقاءه، ويعتبر الدستور من أهم هذه المصادر.

يعرَّف الدستور بأنه وثيقة مكتوبة تضم المبادئ والقواعد العليا للمجتمع وتنظم العلاقات داخله، وينظم كيفية تداول السلطة، كما يُعرف بأنه مجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة التي تحدد مصادر وأهداف وصلاحيات وحدود السلطة السياسية (الفراك، 2011)، وبالتالي فإن الدستور يحدد شكل الدولة والحكومة وينظم علاقة السلطات ببعضها بالإضافة إلى تحديد واجبات وحقوق المحكومين.

يُعتبر وجود الدستور في النظام القانوني للدولة ضمانة لمبدأ الشرعية، فالدستور كلمة ذات أصل فارسي يقصد بها القاعدة أو الأساس أو الإذن والترخيص، أما باللغة الإنجليزية والفرنسية فهي تعني التأسيس والتنظيم والتكوين، وبالتالي فإن الدستور يشمل القواعد القانونية المتعلقة بتأسيس وتكوين الدولة وتنظيم السلطات الثلاث فيها.

إن الدستور أسمى وثيقة في الدولة، وهو من أركان وقواعد الدولة الأساسية، فكل دولة سيادية مستقلة تملك دستور خاص فيها، وتقوم بصياغته بما يلائم طبيعة النظام والمجتمع، فهو ينظم علاقة السلطات ببعضها البعض

وعلاقة المحكومين بالسلطات وعلاقة المحكومين فيما بينهم، وتكمن أهمية الدستور في ناحيتين:

- الناحية السياسية: يُعنى الدستور بوضع القوانين والتشريعات التي تعمل على تحديد الهوية والطبيعة السياسية للدولة ونظام الحكم فيها وكيفية تداول السلطة، وتنظيم عمل السلطات الثلاث الأساسية في الدولة من حيث الاختصاصات وكيف يتم تشكيلها وطبيعة مهامها وصلاحياتها وعلاقتها بالدستور، بالإضافة إلى أنه يعمل على تشكيل العمل الأساسي لأنظمة الحكم وكيفية تنظيم وإدارة الدولة وفلسفتها، كما أن الدستور يُعنى بحقوق وواجبات المحكومين، وكيفية حماية هذه الحقوق من تغول وتعسف السلطة (بوشعير، 1989: 35).
- الناحية القانونية: يعتبر الدستور هرم التشريعات في الدولة، فهو يسمو على جميع القوانين فيها، مما يؤدي إلى وجوب خضوع كافة التشريعات له واعتباره المرجع الأساس لها (جرادات، 2021)، ولا يجوز أن يتم تشريع أي قانون يتناقض مع مبادئه (خليف، 2018)، كما يقوم الدستور بتوضيح وشرح أبعاد الحقوق الاجتماعية والقوانين الاقتصادية في الدولة، وتوضيح دور الدولة في تنظيم اقتصادها بما يتماشى مع سياساتها، والعمل على تحقيق التوازن بين مصلحة الأفراد والدولة (مرسال، 2020).

فالدستور منذ أن تم وضعه لأول مرة بشكله المدون وثيقة التأسيس للمجتمع السياسي من حيث وضعه لأساسات هيكل الدولة ومؤسساتها وتنظيم النصوص القانونية داخل المجتمع، حيث إنه يمثل ركيزة بناء حكم مؤسساتي يستند إلى القانون، فالدستور يعمل على الحد من تسلط الحكام ويُقيد تصرفاتهم ويرسم الحدود لصلاحياتهم، ويكرس في مقابل ذلك حقوق الأفراد الأساسية (فواز، 2015: 2).

وبناءً عليه فكلما كان النظام ملتزماً بالقواعد القانونية التي جاء بها الدستور، انعكس ذلك بشكل إيجابي على استقراره وشرعيته، وذلك لأن النظام يمارس سلطاته بموجب ذلك الدستور دون أي خرق لأي من قواعده القانونية مما ينجم عنه رضا المحكومين عن هذا النظام، ويزيد ثقتهم به، ومن ثم تعزيز تأييدهم لهذا النظام، وبذلك فإن الدستور والالتزام بالقوانين يكون مؤشر من مؤشرات الشرعية، بحيث أن السلطة تستمد شرعيتها من الدستور، من خلال تجرد السلطة عن الشخص الحاكم واسنادها إلى الدولة، فيصبح الحاكم عبارة عن موظف يمارس السلطة فيما يصب بمصلحة الدولة ومؤسساتها، وبالتالي تكون الشرعية مصدرها القوانين، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل وجود نظام ديمقراطي فعلي (وهبان، 2000: 46-47).

2) المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية من أبرز مقومات الحداثة السياسية في المجتمعات، فالمشاركة السياسية تعبر عن حجم الحرية والممارسة الديمقراطية التي يمنحها النظام للمحكومين، فهي تعد انعكاساً لمدى الوعي السياسي لدى المحكومين، وهي من أهم الدعائم الأساسية للنظام السياسي، لما تؤثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة على كافة الأصعدة (المشاقبة، 2020: 100).

لقد تعددت وتباينت تعاريف المشاركة السياسية بين المفكرين، فعرفها لوسيان باي على أنها "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية" (بومدين ويحيى، 2014: 78).

كما تُعرف المشاركة السياسية بأنها "المساهمة الإيجابية في صنع القرارات لتحديد نوع ومستوى فرص الحياة الممكنة والمرغوبة لدى المواطنين ومجتمعاتهم على كافة الأصعدة والمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و..." (المشاقبة، 2015: 77).

وقد عرفها صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون بأنها "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، شرعياً أم غير شرعي، فعال أو غير فعال"، أي أن يقوم الأفراد بالمشاركة في صنع القرارات السياسية في الدولة بكافة الطرق المتاحة لهم (الخزرجي، 2004: 181).

وعرفها البعض على أنها "الأنشطة الإدارية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم والمساهمة في صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر" (المشاقبة، 2015: 77)، وتقسم هذه الأنشطة إلى قسمين (المشاقبة، 2020: 101-102):

- أنشطة تقليدية تتمثل في التصويت أثناء إجراء الانتخابات، الاشتراك في الندوات والمؤتمرات، الانضمام للأحزاب أو جماعات المصالح، الترشح للمناصب العامة، تقلد المناصب السياسية، ويأتي التصويت على رأس هذه الأنشطة سواء كان في الدول الديمقراطية أو غير ديمقراطية، ففي الدول الديمقراطية يكون التصويت

بمثابة المفاضلة ما بين المرشحين لإشغال المنصب السياسي حيث يتمتع الناخبون بقدر من الحرية لاختيار الأفضل بنظرهم ليمثلهم، أما في الدول الغير ديمقراطية فيكون التصويت بمثابة أمور شكلية ودعاية أمام المحكومين من قبل أصحاب السلطة من أجل كسب التأييد والشرعية، وعند رفض المحكومين لهذه الأنظمة فهم يمتنعوا عن التصويت كنوع من الاحتجاج الصامت (الشيمي، 2009).

- أنشطة غير تقليدية، تعتبر هذه الأنشطة سلوك نسبي غير سائد، يهدف إلى التأثير على شرعية النظام السياسي، قد تكون قانونية كالشكاوي، وغير قانونية كالتظاهر والعنف والاعتداء على الممتلكات، بالإضافة إلى حرق اللافتات وتفجير المباني الحكومية (صالح، 2005)، ويلجأ المحكومين إلى هذه الوسائل عند غياب وسائل التعبير الشرعية كالأحزاب السياسية أو ضعف دور النقابات العمالية والاعتقالات السياسية خاصة في الدول المتخلفة، أو عدم القدرة على إيصال المطالب بالطريقة المناسبة إلى النظام السياسي، فيكون ذلك طريقة للتعبير عن رفضهم للسياسات المتخذة من قبل أصحاب القرار السياسي (المشاقبة، 2020: 102).

وبناءً عليه تعتبر المشاركة السياسية أداة لقياس شرعية النظام السياسي القائم، حيث أن المشاركة السياسية تتيح المجال أمام المحكومين لطرح مطالبهم أمام صانعو القرار السياسي، وذلك من خلال التعبير عن آمالهم وتطلعاتهم، والقدرة على ترجمتها على أرض الواقع، بالإضافة إلى إتاحة المجال أمام المحكومين للتصويت لمن يعتقدوا بأنه كفؤ سياسياً، فبقدر ما يحصل النظام على الرضى الشعبي بقدر ما ترسخ شرعيته، في المقابل إذا عجز النظام عن الحصول على الرضى الشعبي فإنه يلجأ للبحث عن بديل آخر يتحصل منه على شرعيته فيقوم باستعمال الدعم، أو اللجوء إلى القوة بهدف الترهيب والترغيب (المشاقبة، 2020: 100).

3) الانتخابات النزيهة والتداول السلمي للسلطة:

تعرف الانتخابات بأنها الوسيلة التي يقوم من خلالها المحكومين باختيار الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم نيابةً عنهم سواء أكان ذلك على المستوى السياسي (الانتخابات الرئاسية والبرلمانية...)، أو على مستوى المرافق الأخرى (اجتماعية أو ثقافية أو...) (المشاقبة، 2015: 24). كما يقصد بالتداول السلمي للسلطة بأنه "العملية التي يتم فيها السماح للشيء بحلول بديل محله، فيجعل شخصاً آخر خليفه له في المسؤولية" (هادي، 2018: 129).

تعد الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية ركناً أساسياً لقيام النظام، بحيث يستمد النظام السياسي شرعيته وقوته من الإرادة الشعبية التي تم التعبير عنها بواسطة صناديق الاقتراع (قمصان، 2014: 133). وبناءً عليه فإن الانتخابات ترتبط ببناء الشرعية، حيث إنها تضمن التداول السلمي للسلطة من خلال حصول النخب الحاكمة على تفويض شرعي من قبل المحكومين لممارسة الحكم.

فشرعية النظم السياسية مستمدة من نظرة المحكومين إلى السلطة، وإلى الانسجام ما بين النخب الحاكمة والمحكومين، حيث إن هذا الانسجام والتوافق يحقق نوع من الاستقرار في المجتمع (علي، 2022: 5-6).

وبالرغم من ارتباط الانتخابات ببناء الشرعية، إلّا أنها في بعض الأحيان قد تكون هذه الشرعية الناجمة عن الانتخابات مزيفة نوعاً ما، إذ يسعى أصحاب وصانعو القرار لاستغلال هذه الشرعية لتحقيق أهدافٍ غير تلك التي أقيمت من أجلها الانتخابات، كما حدث في كل من تونس ومصر (البكوش، 2014: 19-20).

ولقد أشار الإعلان العالمي لمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي في باريس بتاريخ 1994/03/26 إلى أن "سلطة الحكم في أي دولة تستمد شرعيتها فقط من الشعب، كما يعبر عن ذلك في انتخابات حرة ونزيهة تعقد في فترات منتظمة على أساس التصويت السري العادل، ويحق لكل ناخب أن يمارس حقه في التصويت مع الآخرين، وأن يكون لصوته نفس الثقل لأصوات الآخرين، وأن تضمن سرية الاقتراع" (عوض، 2014: 108).

ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدد من الشروط لضمان أن يكون النظام الانتخابي حراً وعادلاً، يكرس فيه حكم الشعب للشعب، وأن إرادة الشعب هي التي اختارت النخبة الحاكمة، وهذه الشروط هي (العمراوي، 2014: 25-26):

1) يحق لجميع المواطنين دون تمييز الاقتراع والمشاركة في الحياة السياسية سواء انتخاب أو ترشح.
2) دورية الانتخابات بصورة تضمن احترام الحقوق الأساسية للمواطنين.
3) حرسة الاختيار، وسرية التصويت، ونزاهة الفرز وضمان عدم التزوير.

أي أنه لتعزيز نزاهة الانتخابات يجب أن يُعطى الناخب كامل الحرية في اختيار من يعتقد بأنه المناسب ليمثله، وعدم إجباره للتصويت لمرشح أو لقائمة ما، ويجب أن تشرف على هذه الانتخابات سلطات تكفل نزاهتها وشفافيتها وتأديتها الغرض المقصود منها (عوض، 2014: 109).

4) الكفاءة والفعالية (شرعية الإنجاز):

تعتبر الكفاءة والفعالية من مؤشرات بناء وتكريس شرعية النظم السياسية، حيث إنها تعمل على تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فالفاعلية تعرف على أنها "قدرة النظام السياسي على الإنتاج، ومن ثم يتم توفير كل ما يحتاج له المواطن أمنياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً" (القطاطشة، 2006: 177).

تتميز النظم السياسية عن بعضها البعض في العديد من النواحي من بينها كفاءة مؤسساتها في إدارة شؤون الدولة، فكلما كان النظام السياسي ملتزماً بأحكام الدستور، ويطبق القانون على أكمل وجه، كلما كان أكثر قبولاً لدى المحكومين، وعلى العكس من ذلك كلما كان أداء النظام السياسي لا يتوافق ولا ينسجم مع طموحات ومطالب المحكومين، كلما كان فاقداً للشرعية (الحضرمي والغبين، 2018: 240).

فلقد ارتبط مفهوم الشرعية بالفاعلية والكفاءة، فمن خلال هذين المعيارين تمكنت الأنظمة السياسية من الوصول إلى درجة من الاستقرار على كافة الأصعدة، إذ أن عدم كفاءة النظام السياسي سيؤدي إلى فقدان الشرعية من خلال رفض المحكومين للنظام وعدم الرضى عنه حتى وإن كان مجيء النظام من طرق شرعية، كما أن عدم تمتع النظام السياسي بالشرعية سيؤدي أيضاً إلى الرفض من قبل المحكومين، حتى وإن كان كفؤاً، أي أنه لابد أن يكون كل من الفاعلية والشرعية متلازمتين حتى يتحقق استقرار النظام السياسي واستمراريته (القطاطشة، 2006: 177).

لقد ركز سيمور مارتن ليبست على الفعالية كمصدر للسلطة وشرعيتها، فعندما يتمتع النظام السياسي بالفعالية، يؤثر ذلك إيجاباً على شرعية النظام واستقرار وترسيخ السلطة، حيث إن الفعالية عنصر أساسي في كيان السلطة (عبد القادر، 2017: 174).

ويرى ليبست بأن استقرار النظام السياسي مرتبط أيضاً بالفعالية، حيث إنه إذا انهارت فعالية النظام السياسي لمدة طويلة أو لأكثر من مرة، سيؤثر ذلك سلباً على استقرار النظام، ولمعرفة مدى استقرار المؤسسات السياسية التي تواجه الأزمات، يجب معرفة ما نسبة الشرعية فيها، وما مدى علاقتها بالفاعلية (ملتقى الباحثين السياسيين، 2019).

وبناءً عليه فيمكن القول بأنه حتى يكون النظام السياسي بأفضل الحالات ويصل إلى درجة المثالية يجب أن يكون كفؤاً ذا فعالية عالية وأن يكون متمتعاً بدرجة عالية من الشرعية (القطاطشة، 2006: 178).

3- التطبيق الو اقعي لمفهوم الشرعية السياسية

تُعنى الشرعية بمدى الرضا المتبادل بين الحاكم والمحكوم، ويُقاس ذلك بمدى توافق العمل والنهج السياسي للسلطة الحاكمة مع قيم وآمال المواطنين وطموحاتهم، وعليه فإن الشرعية تولّد الشعور لدى المحكومين بوجوب إطاعة الأنظمة والقوانين، إلا أنه في حال عدم وفاء السلطة بوعودها للمحكومين أو في حال خالفت إحدى مبادئ الدستور أو لم تحكم بالعدل بين المحكومين فستفقد السلطة شرعيتها وبالتالي سينتفي واجب الطاعة وستصبح الثورة على النظام أمراً مشروعاً (ظاهر، 2013: 215).

لقد ازدهر مبدأ الشرعية في العهد الحاضر نتيجة لتقدم الوعي السياسي والاجتماعي، فلقد وجدت النظم السياسية نفسها مضطرة إلى تحقيق الصالح العام بلجوئها لجميع الطرق الممكنة لذلك، مما أدى إلى تعدد وتنوع المؤسسات والأجهزة والاختصاصات في الدولة وذلك ليتسنى لها القدرة على القيام بهذه المهمة (فواز، 2015: 3).

من المتعارف عليه أنه تتعزز شرعية أية دولة بشرعية نظامها السياسي، كما أن شرعية النظام السياسي تتعزز بشرعية الدولة. إلا أن هذا التلازم ما بين الشرعيتين لا يتعدى نطاقه الكمي والخارجي، فهذا التطابق لا يتحقق دائماً في أغلب الدول إذ نجد أن هناك دول تتمتع بالشرعية إلا أن نظامها السياسي يفتقد لهذه الشرعية والعكس صحيح أيضاً، أما في الدول العربية كما يرى عبد الإله بلقزيز فهي تعرف استثناءً يتجلى في تطابق نوع آخر من الشرعية وهو تطابق في فقدان الشرعية بالنسبة للدولة حيث أن الدول العربية مجزأة إلى دويلات صغيرة استمدت شرعيتها من التقسيم الاستعماري، بالإضافة إلى فشل الأنظمة السياسية العربية في بناء شرعية دستورية وديمقراطية حديثة، مما أدى إلى اقحام الدول العربية بما يسمى أزمة الشرعية (بلقزيز، 2011: 303-307).

فقد كتب جان جاك روسو عن الشرعية "حتى ما إذا اغتصبت الحكومة السيادة، نقض الميثاق الاجتماعي وحصل المواطنون العائدون إلى حريتهم الطبيعية عن حق على

الطاعة من غير ارتباط" (روسو، 1995: 141)، والقصد من ذلك أن تمكين شرعية السلطة يعد شرط مسبق من أجل تحقيق استقرار النظام السياسي.

أما موريس دوفرجيه فهو يرى بأن "المواطنون في ظل الحكم الشرعي يطيعون الحكومة طاعة طبيعية، أما في الحكم غير الشرعي فالمواطنون محمولون بطبيعة الأمر على أن يرفضوا الطاعة وعلى أن لا يذعنوا إلا مكرهين مقهورين، فحين تكون الحكومة غير شرعية فإن ذلك يدفعها إلى استبداد شديد وقسوة كبيرة" (ناصوري، 2008: 49).

1-3 أزمة الشرعية السياسية

ظهر مصطلح أزمة الشرعية لأول مرة على يد الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس في عام 1973، فقد استخدمه للدلالة على تراجع الثقة في الوظائف الإدارية أو المؤسسات أو القيادة، مما يفقد المؤسسة أو المنظمة القدرة الإدارية للحفاظ على هياكل فعالة في تحقيق أهدافها.

وبالرغم من أن الشرعية السياسية قد تتمثل برضا المحكومين عن النظام السياسي، إلا أنها ليست أبدية، إذ إن الإخفاق المتكرر في مراكمة الإنجازات والاستجابة لاحتياجات ومطالب المجتمع، سيؤدي إلى أزمة على هذا المستوى، وبالتالي محاولة النظام السياسي إلى حل هذه الأزمة من خلال اللجوء لإيديولوجيةٍ ما لإعادة إنتاج شرعيته، غير أن هذه الإعادة للإنتاج محدودة في الزمن، باعتبارها تعبر عن الاستمرار، فتتحول الأزمة من الكمون إلى العلن (الرضواني، 2020)

تعد أزمة الشرعية من أعقد وأخطر الأزمات التي تقع وتتعرض لها الأنظمة السياسية، وهذا ما عانت ومازالت تعاني منه دول العالم النامي، حيث إن الأنظمة السياسية العربية تستند إلى القوة، بعيداً عن رضا الشعوب فيكون تداول السلطة بالعنف والقوة بدلاً من الانتخابات والطرق السلمية، وبالتالي فإن الاستبداد والفساد سيؤديان حتماً إلى غياب الشرعية ومن ثم تهديد التنمية والتقدم في المجتمع (المشاقبة، 2020: 138).

كما تطرق المفكر لوسيان باي إلى موضوع مهم جداً فيما يتعلق بالنظم السياسية وهو ظاهرة التخلف السياسي لدى النظم السياسية، بحيث أن هذه الظاهرة تؤدي بشكل كبير إلى وجود خلل واضح في شرعية النظم بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار في المجتمع وبالتالي تهديد وجود النظام، وقد حدد خمس أزمات أو سمات لهذه الظاهرة خاصة في دول العالم الثالث، وهي (وهبان، 2000: 20-22):

1- أزمة الهوية: تعني أزمة الهوية غياب مفهوم المواطنة القانوني للدولة أو الحكومة بحيث يكون ولاء الفرد لولاءات فرعية كالقبيلة، أو الجماعة، أو العرق، أو المذهب وبالتالي غلبة الولاءات الفرعية على الهوية القومية (المشاقبة، 2020: 136).
2- أزمة الشرعية: وقد عرفها لوسيان باي بأنها "انهيار في البنية التأسيسية وفي أداء حكومة ما مما يؤدي إلى نشوء خلافات حول ماهية الطبيعة الأمثل والأنسب للسلطة في النظام السياسي" (بلعيفة وزوامبيه، 2019: 265). أي افتقار النخب الحاكمة لرضا المحكومين واستمرارها في الحكم بالقوة والاكراه.
3- أزمة المشاركة: أي تدني معدلات مشاركة المحكومين في عملية اتخاذ القرارات سواء كانت سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية وتركزها في يد النخبة الحاكمة أو الحزب الحاكم.
4- أزمة التغلغل: وهي عدم قدرة الحكومة من التواجد الفعّال في كافة أرجاء الدولة أي عدم قدرتها من بسط نفوذها وسيطرتها على كافة الإقليم والأفراد والجماعات والمنظمات الخاضعة لها، وبالتالي فشلها بالضبط الاجتماعي أو ما يسمى بالقدرة التنظيمية (ضبط السلوك العام للأفراد بالدولة) (المشاقبة، 2020: 140).
5- أزمة التوزيع: أي تفشي الفساد في الدولة وعدم تحقيق العدالة في توزيع الموارد والقيم الاقتصادية على المحكومين، مما يؤدي إلى الحرمان الاقتصادي وانتشار الفقر وبالتالي تهديد استقرار النظم السياسية.

وبالاستناد إلى هذه الأزمات نستطيع القول بأن إشكالية الشرعية تنشأ نتيجة لحدوث مشكلة في البنية الدستورية والمؤسساتية، أي أنها إما أن تكون بالمؤسسات السياسية أو بصانعي القرارات السياسية في هذه المؤسسات أو بالقرارات والسياسات التي يتخذونها.

يعتقد هابرماس بأن أزمة الشرعية تنبثق نتيجة لعجز الدولة في إيجاد ما يكفل التوافق بين المصالح المتضاربة للمحكومين، حيث إن هذا العجز سيفقد الدولة شرعيتها في نظرهم، بسبب فشلها في مهمتها الأساسية، مما يثير التساؤل لديهم حول سبب وجودها، وبالتالي تنتقل الأزمة من البنية السياسية إلى التأثير السياسي الاجتماعي، ولقد وضع هابرماس نموذجاً لانبثاق أزمة الشرعية، كما هو موضح أدناه (المحمداوي، 2015: 283-284):

النسق الاقتصادي
أزمة صراع العمل ورأس المال = الصراع الطبقي

تحاول الدولة التغلب عليها من خلال تدخلها في الاقتصاد

النسق السياسي
أزمة العقلانية وذلك لفقدان الدولة لشروط تحقيقها وأزمة الشرعية

محاولة حل الأزمة عبر الجهاز الإداري والدعاية

النسق الاجتماعي – الثقافي
أزمة الدافعية = أزمة في دفع الناس للمشاركة في الانتخابات والرأي العام وفعاليات تقرير المصير.

نموذج هابرماس يوضح تلازم الأزمات وانبثاق أزمة الشرعية

كما يعتقد هابرماس بأن الدولة الرأسمالية – الحديثة مرت بعدة أزمات اقتصادية واجتماعية، أدت إلى نشوء الشرعية كأزمة سياسية، وهذه الأزمات هي (المحمداوي، 2015: 284):

1- الأزمة الاقتصادية: تؤدي هذه الأزمة إلى نشوء صراع ما بين العمل ورأس المال، وتعد هذه الأزمة في صلب النظام، وأن وزيادة قوة الدولة وتدخلها ما هو إلا استجابة لهذه الأزمات ومحاولة السيطرة عليها، إلا أن هذا التدخل لم يخفِ هذه الأزمات.
2- أزمة العقلانية: وتنشأ هذه الأزمة نتيجة لزيادة تدخل الدولة في حل الأزمة الاقتصادية، وذلك من خلال الزيادة في الاقتراض لتتمكن من تأدية وظائفها، ومن ثم اقحام الدولة في أزمة مالية وتضخم مستفحل، وتصنف بأنها أزمة للعقلانية نتيجة لعدم قدرة الدولة من التوفيق بين المصالح المتضاربة للمحكومين، أي عدم القدرة على التخطيط العقلاني والترشيد في حل الأزمات الاقتصادية.
3- أزمة الشرعية: أي عدم قدرة الدولة على التوفيق بين مصالح المحكومين بطريقة تقنع المحكومين بسبب وجودها.
4- أزمة الدافعية: تنشأ هذه الأزمة نتيجة لأزمة الشرعية، إذ يصبح المحكومون غير مقتنعين بتواجد النظام، ومن ثم عدم رغبة المحكومين بالمشاركة السياسية، وبالتالي تشكل أزمة على المستوى الاجتماعي والسياسي.

ويرى هابرماس بأن أزمة الشرعية تنطلق من الأزمة الاقتصادية في المجتمع، التي تخيم على النظام السياسي ومن ثم تنعكس على الممارسة الاجتماعية للسياسية، حيث يكون علاجها حسب هابرماس ينطلق من المجتمع أولاً باعتباره هو المانح الأساسي للشرعية، وذلك من خلال النقاشات في الفضاءات العامة، ومن خلال مناقشة مسوغات صلاحية النظام السياسي ومدى تمتعه بالشرعية اللازمة لبقائه، وقد وضع هابرماس خطوات لتحصيل الشرعية والخروج من أزمتها وهي (المحمداوي، 2015: 287-288):

1- جعل النظام السياسي موضوع إشكال ونقاش، وكموضوع لنظام يعاني من أزمة الشرعية.
2- بداية المحاجة في أصول تسويغات شرعيته من عدمها.
3- إحالة النقاش إلى المجال العام المنبثق عن المهتمين في المجتمع المدني.
4- الإجماع حول تلك الشرعنة، بالقبول أو الرفض له بين الاعتراف به وبين إقصائه.

إن طرق معالجة ومواجهة أزمة الشرعية متعددة ومتنوعة حسب الأنظمة السياسية، ففي النظم الديمقراطية فإن أزمة الشرعية هي أزمة حكومة وليست أزمة نظام سياسي، فتقوم هذه النظم باللجوء إلى اجراء الانتخابات المبكرة للتخلص من الحزب الحاكم فاقد الشرعية بسبب عدم نجاحه في تحقيق المطلوب، والسعي لانتخاب آخر ليحقق آمال وطموح المحكومين، أما النظم الشمولية فيرى صموئيل هنتنغتون بأنها تسعى لحل الأزمة باللجوء لخمس طرق مختلفة وهي (جراح، 2016):

1- الإهمال: أي أن يقوم النظام السياسي بتجاهل وإنكار وجود المشكلة وعدم الاعتراف بوجودها مما يؤدي إلى زيادة غضب المحكومين ومن ثم الانفجار والثورة.
2- زيادة القمع: قيام النظام السياسي باعتقال كل من يعتقد بأنه يشكل خطراً على وجوده، مما يؤدي إلى تزايد غضب المحكومين حيال النظام السياسي.
3- الذهاب إلى الحرب: قيام النظام السياسي بافتعال حرب يشغل بها المحكومين، فتظهر حالة من التكاتف والترابط ظناً من المحكومين بأن النظام سيحقق النصر، إلا أنه إذا وقعت الهزيمة سيفقد النظام السياسي شرعيته، ويكون رحيله حتمي لا مفر.

4- صورة باهته من الديمقراطية: أي أن تقوم السلطة ببعض الأمور والإصلاحات الشكلية لتقنع المحكومين بتوجهها نحو الديمقراطية، كأن تسمح بتكوين أحزاب كارتونية ليس لها أي قوة ولا جذور في الشارع، ولكن لا تتركها تعمل بحرية وتعمل على تعطيلها ومنع المحكومين من التواصل والاتصال معها، بالإضافة إلى اجراء انتخابات تفتقر إلى أدنى صور النزاهة والحيادية تنتهي بفوز الحزب الحاكم دائماً.

5- المبادرة بالتحول الديمقراطي: أي أن يسعى النظام السياسي إلى الدخول في مسار التحول الديمقراطي الحقيقي والفعال لحل أزمة الشرعية دون انتظار ثورة أو انقلاب عسكري.

2-3 مظاهر أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية العربية

عند دراسة واقع الأنظمة السياسية العربية نجد بأنها تتميز بالتعدد والتنوع، فلا يوجد واقع عربي موحد سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الثقافي والاجتماعي، إلا أن هناك ما يجمع بينها وهو فقدان الشرعية السياسية، حيث إنه حتى وإن توافرت في بعض منها فما هي إلا شرعية شكلية أتت بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية من خلال الأساليب التعبوية في محاولة منها للحفاظ على استمراريتها وبقائها (بلعيفة وزوامبيه، 2019: 269).

فقد قال ماكس فيبر حول الشرعية بأنها تتحقق عند الحد الذي يشعر به المحكومون بأن هذا النظام صالح ويعمل للمصالح العليا للأمة، وبالتالي استحقاقه للطاعة والولاء والتأييد (معراف، 2012: 451-452)، أما روبرت ماك ايفر فهو يرى بأن تتحقق الشرعية عندما تتطابق ادراكات النخب الحاكمة لنفسها مع ادراكات المحكومون لها، وتكون هذه الادراكات باتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ تماسكه، وعندما نأتي للتطبيق على العالم العربي نجد بأنه معاكس تماماً له (RM Maclver, 1974: 278).

لقد ارتبطت الأزمة السياسية في الأنظمة السياسية العربية بفساد القيم السياسية وانهيار المشروع الوطني المرتبط بها مما نجم عنه تفاقم أزمة الدولة التي أدت بشكل كبير إلى التسلط والاستبداد، وانحراف الدولة عن أداء وظائفها ومن ثم حدوث فجوة ما بين الدولة ومؤسساتها من جهة والمجتمع وأفراده من جهةٍ أخرى.

ونتيجة لتشكل هذه الفجوة ما بين الحاكم والمحكوم، فقد عانت الأنظمة السياسية العربية من فقدان للشرعية بشكل واضح، ويمكن ارجاع جزء كبير منها لأسباب هيكلية اجتماعية مرتبطة ببناء الدولة القطرية الحديثة، كما أن بنية هذه الأزمة تتشابه في العديد من الأنظمة العربية، ولها ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة هي (بوجواري، 2019: 23):

1- التراكمات التاريخية الموروثة التي تنزع إلى السلطوية الشاملة والتصورات المطلقة.

2- البعد الأيديولوجي الذي يتخذ من قضية التراث محوراً رئيسياً لتفاعلاته.

3- البعد المؤسساتي الذي يلخص التناقضات التنظيمية اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وسياسياً.

تعد ظاهرة أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ليست بجديدة، فهي ملازمة لها منذ حصولها على الاستقلال، حيث أن النخب الحاكمة لم تعمل على حزم أمرها حول مصدر الشرعية التي تستند عليه منذ البداية، ولم تعمل على الحصول على اجماع شعبي لتسلمها السلطة، فالبعض منها استند إلى المصدر التقليدي مثل دول الخليج، والبعض استند إلى أصول عربية قرشية مثل المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، والبعض حاول الاستناد إلى المصادر العقلانية الدستورية إلا أنها لم يتجاوز الأمور الشكلية والمواد الدستورية فقط، والبعض الآخر قام بالاستناد إلى الشرعية الثورية المتأتية من القيادة الكاريزمية والأيديولوجية الاشتراكية المبنية على نظام الحزب الطليعي الذي يحكم بمفرده، أو بإيجاد تحالف مع أحزاب وقوى أخرى في المجتمع، كما عملت بعض الأنظمة على تجريب أكثر من مصدر للشرعية منذ استقلالها دون أن تستقر على أي منها (سعد الدين، 2002: 412).

ويعد هذا التنوع في مصادر الشرعية ما هو إلا محاولة من الأنظمة العربية في الحصول على تأييد المحكومين وفرض سيطرتها بطريقةٍ أو بأخرى، كما أن هذا التنوع لم يكن اختياراً حراً من قبل النخب الحاكمة، أو المحكومين، بل كان للاستعمار يد في ذلك بشكل كبير سواء قديماً أو حديثاً، من خلال زرع النخب الحاكمة التي يراها تخدم مصالحه أولاً ومن ثم خدمة مصالح هذه النخب بعيداً عن مصالح المحكومين (سعد الدين، 2002: 413).

وبناءً عليه يمكن ارجاع أسباب فقدان الشرعية السياسية في الوطن العربي إلى عدة عوامل وهي (العمراوي، 2014: 91):

1- عدم قدرة الأنظمة السياسية العربية على تثبيت قيم الشرعية من ناحية، وعدم قدرتها على جعل نفسها بؤرة الولاء الأكبر للفرد.
2- تنامي نفسية وذهنية الولاء الفردي لكيانات ما قبل الدولة مثل الانتماء الجهوي والطائفي والقبلي.
3- عجز الأنظمة السياسية العربية بأن تكون وعاء لسياسة تعكس المصالح الوطنية العامة.
4- عجز الأنظمة السياسية العربية على إشاعة الدولة الديمقراطية والقانونية كإطار لمفهوم المواطنة وتجاوز كل أصناف الولاء التقليدي، إلى مصاف الولاء للدولة والقانون.
5- اخفاق الأنظمة السياسية العربية في تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدالة التوزيعية فيما يخص السلطة والثروة.

وفي هذا السياق فإن الشرعية السياسية بالمعنى المؤسسي الديمقراطي مازال واقع الأنظمة السياسية العربية بعيدةً عنه إلا ما نذر منها، سواء أكان ذلك بسبب عدم اكتمال شروط الأهلية القيادية في الشرعية الشخصية وعدم قدرتها على تخطي المصالح الخاصة والتركيز على مصالح المحكومين، وعدم امتلاكها القدرة اللازمة لبناء استراتيجيات تخدم المجتمع، بالإضافة إلى عدم تمتعها بالأخلاق الكريمة والانضباط في سلوكها لتصبح قدوة للمحكومين. أو بعدم الاتفاق على نموذج ثابت للشرعية، حيث قام البعض باتخاذ الشرعية الثورية، أو اتخاذ البعض للشرعية الدينية، أو الاتجاه للشرعية الديمقراطية، بالإضافة إلى قيام البعض باختيار الشرعية التي تناسب الوضع الذي تمر به، مما يؤدي إلى تأسيس علاقة غير سوية بين الحاكم والمحكوم، ومن ثم يضعف انتماء المحكومين للدولة بسبب ما يقع عليهم من استبداد وقهر، وبالتالي تغييب دور المحكومين بممارسة حقوقه في الدولة والمشاركة في صنع القرارات فيها، كما عملت بعض الأنظمة على خلق شرعية جديدة وهي من خلال خلق حالة من حاجة المواطن لها في تأمين لقمة العيش وتأمين أبسط مقومات الحياة الكريمة، وجعله فيما بعد عبداً لهذه الأنظمة في سبيل الاستمرار على قيد الحياة (الأصبحي، 1996: 220-222).

4- الخاتمة:

وبناءً على ماسبق ذكره فإنه من النادر وجود أنظمة عربية تتوفر في قياداتها شروط الأهلية والشرعية، وتتمتع بالاستقرار السياسي، ومن ثم حصولها على ثقة المحكومين ومحاولتها لتكوين دولة مؤسسية، حيث أن أغلب الأنظمة العربية تفتقر بشدة لوجود شرعية السياسية، فالأنظمة الحاكمة والمحيطين بها تسعى دائما إلى التشبث بالحكم بغض النظر عن مطالب ومصالح الشعوب، حتى أن البعض منها وضعت نصوص الدستور بما يناسب مصالحها ومطامعها بعيداً عن تحقيق المصلحة الوطنية، مما يجعلها في خطر دائم حال استيقظت الشعوب وثارت ضدها.

وحتى تستطيع هذه الأنظمة من الاستمرار والحصول على شرعية لوجودها يجب عليها فتح باب الحوار مع الشعوب وأن تستمع لمطالبهم وأن تسعى لتلبيتها قدر الإمكان. وبالتالي عند تطابق قيم الأنظمة الحاكمة مع قيم المحكومين تتحقق الشرعية.

المراجع:

المراجع العربية:

"الشرعية: مفهومها وأنواعها ونماذجها-وأزمة الشرعية" (2019). **موقع ملتقى الباحثين السياسيين العرب الإلكتروني**، انظر: https://arabprf.com .

"ماهي أهمية الدستور؟" (2020)، **موقع المرسال الإلكتروني**، انظر: https://www.almrsal.com .

إبراهيم، سعد الدين (1983). **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أبو عز الدين، فريدة (1983). "ماهي السلطة؟"، **مجلة الفكر العربي**، عدد 33-34.

أبي الربيع، شهاب (1980). **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تحقيق: حامد ربيع، الجزء الأول، القاهرة: دار الشعب.

إسماعيل، محمد (2019/05/27). "تعرف على أصل استخدام مصطلح "الربيع" في السياسة"، **موقع اليوم السابع الإلكتروني**، انظر: https://www.youm7.com

الأصبحي، أحمد (1996). **أوراق في المشروع العربي**، الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.

البرصان، أحمد (2015). **علم السياسة**، الطبعة الأولى. عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع.

البكوش، الطيب (2014). "الانتخابات والديمقراطية... إشكالية أولية"، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، الطبعة الأولى. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

بلعيفة، أمين، وزوامبيه، عبد النور (2019). "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار

الاجتماعي في المنطقة"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، العدد1.

بلقزيز، عبد الإله (2015/05/04). "السلطة وأنماط الشرعية"، **موقع الخليج الإلكتروني**، انظر: https://www.alkhaleej.ae

بلقزيز، عبد الإله (2011). "الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية"، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بهاد الدين، أحمد (1984). **شرعية السلطة في العالم العربي**، القاهرة: دار الشروق.

بو شعير، سعيد (1989). **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الأول. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

بوجواري، فائز (2019). "أزمة الشرعية ومشروع النهضة العربية في الأنظمة السياسية العربية"، **مجلة كلية الآداب – جامعة بنها**، العدد52، الجزء الثالث.

بومدين، عربي ويحي، بوزيدي (2014). "أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 5.

بيلي، فرانك (2004). **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، الطبعة الأولى. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

ثابت، عادل (1999). **النظم السياسية**، الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

جراح، حيدر (2016/03/28). "مشروعية السلطة ومصادرها"، **موقع شبكة النبأ المعلوماتية**، انظر: https://annabaa.org

جرادات، رؤى (2021/09/11). "أهمية الدستور في الدولة"، **موقع موسوعة ودق الإلكتروني**، انظر: https://wadaq.info

حسين، عدنان (2012). **تطور الفكر السياسي**، الطبعة الثالثة. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الحضرمي، عمر والغبين، فهد، (2018). "الإصلاح السياسي في الأردن في عهدي الملك حسين والملك عبد الله الثاني (1989-2017) (دراسة مقارنة)"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 46، العدد1، ملحق 2.

الخزرجي، ثامر (2004). **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، الطبعة الأولى. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

خليف، سميحة (2018/09/25). "أهمية الدستور"، **موقع موضوع الإلكتروني**، انظر:https://mawdoo3.com

الرضواني، محمد (2020). "ثلاثية الأزمة في العالم العربي: الدولة والسلطة والشرعية"، **موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث**، انظر: https://www.mominoun.com

روسو، جان جاك (1995). **العقد الاجتماعي**، ترجمة: زعيتر عادل، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

سباين، جورج (1971). **تطور الفكر السياسي**، ترجمة: راشد البراوي، الجزء 3، الطبعة الأولى.

ستيفنسن، كارل (1905). **الإقطاع في العصور الوسطى**، ترجمة: الدكتور محمد الشاعر، الطبعة الأولى. القاهرة: دار المعارف للطباعة والنشر.

سعد الدين، إبراهيم (2002). "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سوسه، سعد (2016/09/13). "مصادر الشرعية"، **موقع الحوار المتمدن الإلكتروني**، انظر: https://www.ahewar.org

السيد، محمد (2015). **فلسفة الدولة**، الطبعة الأولى. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

شترايز، جوزيف (1982). **الأصول الوسيطة للدولة الحديثة**، ترجمة: محمد عيتاني، الطبعة الأولى. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.

الشياب، محمد (2007). **الدولة العربية المعاصرة و أيديولوجية الاستبداد والتفتت**، الطبعة الأولى. عمّان: دار ورد للنشر والتوزيع.

الشيمي، محمد (2009). "أنماط المشاركة السياسية وأهميتها"، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، العدد 2554، انظر:https://www.ahewar.org

صالح، سامية (2005). "المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا"، **موقع مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية**، طبعة الكتاب إلكترونية، انظر: https://mobt3ath.com

ظاهر، حسين (2013). **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، الطبعة الثانية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

عبد القادر، حسين (2017). "الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية – الواقع والمأمول"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد 6، العدد2.

عبد الوهاب، محمد (2007). **الأنظمة السياسية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

عبد، حسين (2018/12/06). "أساس شرعية سلطة الدولة"، **موقع كلية القانون – جامعة بابل الإلكتروني**، انظر: https://law.uobabylon.edu.iq

عتوم، رند (2019). "منهج تحليل النظم"، **موقع اي عربي الإلكتروني**، انظر: https://e3arabi.com

العزام، عبد المجيد (2018/2018). محاضرات في مادة مناهج البحث العلمي لطلاب الدكتوراة في تخصص العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

علي، صالح (2022). "الرضاء الشعبي تعزيز للشرعية الدستورية"، **مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 2، العدد 1.

العمراوي، فريدة (2014). **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة "مصر"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

عوض، طالب (2014). "الأنظمة الانتخابية المعاصرة والإصلاح الانتخابي في العالم العربي"، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، الطبعة الأولى. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

الغزال، إسماعيل (1999). **الدساتير والمؤسسات السياسية**، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

الفراك، أحمد (2011/04/30). "مفهوم الدستور"، **موقع مغرس الإلكتروني**، انظر:https://www.maghress.com

فواز، لجلط (2015). **الضمانات الدستورية لحماية مبدأ الشرعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

فيبر، ماكس (1990). **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة: محمد علي مقلد، الطبعة الأولى. بيروت: مركز الإنماء القومي.

القطاطشة، محمد (2006). "مصادر الشرعية السياسية في الأنظمة العربية"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، ع3، مج21.

قمصان، محمد (2014). "النظام الانتخابي وتكنولوجيا المعلومات"، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، الطبعة الأولى. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (1994). **موسوعة السياسة**، الجزء الثالث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

لاسكي، هارولد (1980). **مدخل إلى علم السياسة**، الطبعة الأولى، ترجمة عز الدين حسين ومراجعة علي أدهم. القاهرة: مؤسسة سجل العرب.

المحمداوي، علي (2015). **الإشكالية السياسية الحديثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل**، الطبعة الأولى. بيروت: كلمة للنشر والتوزيع.

المرعشي، فيصل (2021)، "مفهوم الدولة – The Concept of State"، **موقع الموسوعة السياسية الإلكتروني**، انظر: https://political-encyclopedia.org

المشاقبة، أمين (2015). **الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية**، الطبعة الأولى. عمّان: الجامعة الأردنية.

المشاقبة، أمين (2020/2019)، محاضرات في مادة نظريات السياسة المقارنة لطلاب الدكتوراة في تخصص العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

المشاقبة، أمين (2020). **نظريات السياسة المقارنة من التقليدية إلى العولمة**، الطبعة الأولى. عمّان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع.

المشاقبة، أمين وعلوي، المعتصم بالله (2012). **الإصلاح السياسي والحكم الراشد**، الطبعة الأولى. عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

مصباح، عامر (2010). **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الطبعة الأولى. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

معراف، إسماعيل (2012). **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، الطبعة الأولى. عمّان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع.

ممدوح، منار (2021). "مفهوم الشرعية"، **موقع الموسوعة السياسية الإلكتروني**، تدقيق: أسماء فراج، انظر: https://political-encyclopedia.org

مهنا، محمد (2011). **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

ناصوري، أحمد (2008). "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، ع 2.

هادي، سهيلة (2018). "الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق"، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد10، العدد3.

هنتنغتون، صموئيل (2017). **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، الطبعة الأولى، تصدير فرانسيس فوكاياما، ترجمة حسام نايل. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.

وهبان، أحمد (2000). **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية حديثة للواقع السياسي في العالم العربي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.

المراجع العربية المترجمة للغة الإنجليزية:

"Legitimacy: Its Concept, Types and Models - and the Crisis of Legitimacy" (2019). **The website of the Arab Political Researchers Forum**, see: https://arabprf.com.

"What is the importance of the constitution?" (2020). Al-Mersal website, see: https://www.almrsal.com.

المراجع الأجنبية:

Abdel Qader, Hussein (2017). "Political legitimacy in light of the Arab political Systems - reality and hopes", **Journal of Political and Administrative Research**, Volume 6, Number 2.

Abdel-Wahab, Mohamed (2007). **Political Systems**, Beirut: Al-Halabi Human Rights Publications.

Abdul, Hussein (06/12/2018). "The Basis of the Legitimacy of State Authority", **College of Law website - University of Babylon**, see: https://law.uobabylon.edu.iq.

Abi Al-Rabee, Shehab (1980). **The Owner's Behavior in the Management of Kingdoms**, investigation: Hamed Rabie, Part One, Cairo: Dar Al-Shaab.

Abu Ezz El-Din, Farida (1983). "What is power?", **Journal of Arab Thought**, No. 33-34.

Al-Amrawi, Farida (2014). **The crisis of legitimacy in the Arab political Systems a case study of "Egypt"**, an unpublished master's thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Kheidar Biskra, Algeria.

Al-Asbahi, Ahmed (1996). **Papers in the Arab project**, 1st ed. Beirut: Al-Resala Foundation for printing and publishing.

Al-Azzam, Abdul Majeed (2018/2018). Lectures on Scientific Research Methods for PhD students majoring in Political Science, University of Jordan.

Al-Bakoush, Al-Tayeb (2014). "Elections and Democracy... A Primary Problem", **Democracy and Elections in the Arab World**, 1st ed. Cairo: Arab Organization for Human Rights.

Al-Barsan, Ahmed (2015). **Politics Science**, 1st ed. Amman: Dar Zahran for publication and distribution.

Al-Farak, Ahmed (30/04/2011). "Concept of the Constitution", **Maghress website**, see: https://www.maghress.com.

Al-Ghazal, Ismail (1999). **Constitutions and Political Institutions**, Beirut: Ezz El-Din Foundation for Printing and Publishing.

Al-Hadrami, Omar and Al-Ghabeen, Fahd, (2018). "Political reform in Jordan during the reigns of King Hussein and King Abdullah II (1989-2017) (a comparative study)", **Journal of Human and Social Sciences**, Volume 46, Issue 1, Appendix 2.

Ali, Saleh (2022). "Popular satisfaction is a reinforcement of constitutional legitimacy", **Insights Journal for Legal and Economic Studies**, Volume 2, Issue 1.

Al-Khazraji, Thamer (2004). **Modern political systems and public policies**, 1st ed. Amman: Dar Majdalawi for publishing and distribution.

Al-Marashi, Faisal (2021), "The Concept of State", **the electronic political encyclopedia website**, see: https://political-encyclopedia.org.

Al-Mashaqabeh, Amin (2015). **Al-Wajeez in political concepts and terminology**, 1st ed. Amman: The University of Jordan.

Al-Mashaqabeh, Amin (2019/2020), lectures on comparative politics theories for PhD students majoring in political science, University of Jordan.

Al-Mashaqba, Amin and Alawi, Al-Mu'tasim Billah (2012). **Political reform and good governance**, 1st ed. Amman: Dar Al-Hamid for publication and distribution.

Legitimacy", **The Crisis of the State in the Arab World**, 1st ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Bojwari, faez (2019). "The Crisis of Legitimacy and the Arab Renaissance Project in Arab Political Systems", **Journal of the Faculty of Arts - Benha University**, Issue 52, Part Three.

Bou Shair, Said (1989). **Constitutional Law and Comparative Political Systems**, Part One. Algeria: University Press Office.

Boumediene, Arabi and Yahya, Bouzidi (2014). "The Impact of the Institutionalization Process on Political Participation: A Study of Political Transformations in the Arab Region After 2011", **Algerian Journal of Public Policies**, Issue 5.

Fawaz, Lajlat (2015). **Constitutional guarantees to protect the principle of legitimacy**, an unpublished doctoral thesis, Faculty of Law, University of Algiers.

Hadi, Suhaila (2018). "Political Stability: A Study of Indicators and Achievement Factors", **Arab Journal of Human and Social Sciences**, Volume 10, Number 3.

Huntington, Samuel (2017). **The Political System in Changing Societies**, 1st ed, foreword by Francis Fukuyama, translated by Hossam Nail. Beirut: Dar Al Tanweer for printing and publishing.

Hussein, Adnan (2012). **The Evolution of Political Thought**, 3rd ed. Beirut: Majd University Foundation for Studies, publishing and distribution.

Ibrahim, Saad El-Din (1983). **The New Arab Social Order: A Study on the Social Effects of Oil Wealth**, Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Ismail, Muhammad (05/27/2019). Learn about the origin of the use of the term "spring" in politics, **Youm7 website**, see: https://www.youm7.com.

Jaradat, Roaa (09/11/2021). "The Importance of the Constitution in the State", **the Wadaq Encyclopedia website**, see: https://wadaq.info.

Jarrah, Haider (28/03/2016). "The legitimacy of the authority and its sources", Al-**Nabaa Information Network website**, see: https://annabaa.org.

Kayali, Abdel-Wahhab and others (1994). **Encyclopedia of Politics**, Part III, Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing.

Al-Muhammadawi, Ali (2015). **The modern political problem from the philosophy of self to the philosophy of communication**, 1st ed. Beirut: Kalima for publishing and distribution.

Al-Mushaqaba, Amin (2020). **Comparative Politics Theories from Traditionalism to Globalization**, 1st ed. Amman: Hamed House and Library for publication and distribution.

Al-Qatasha, Muhammad (2006). "Sources of Political Legitimacy in the Arab Systems", **Mutah Journal for Research and Studies**, Issue 3, Volume 21.

Al-Radwani, Muhammad (2020). "The Trilogy of Crisis in the Arab World: State, Authority and Legitimacy", **Mominoun Without Borders website for studies and research**, see: https://www.mominoun.com.

Al-Sayed, Muhammad (2015). **State Philosophy**, 1st ed. Alexandria: Al-Wafa'a Legal Library.

Al-Shayyab, Muhammad (2007). **The contemporary Arab state and the ideology of tyranny and fragmentation**, 1st ed. Amman: Dar Ward for publication and distribution.

Al-Shimi, Muhammad (2009). "Patterns of Political Participation and Their Importance", **Al-Hiwar Al-Motadun Electronic Magazine**, Issue 2554, see: https://www.ahewar.org.

Awad, Talib (2014). "Contemporary Electoral Systems and Electoral Reform in the Arab World", **Democracy and Elections in the Arab World**, 1st ed. Cairo: Arab Organization for Human Rights.

Bahad El-Din, Ahmed (1984). **The legitimacy of power in the Arab world**, Cairo: Dar Al-Shorouk.

Bailey, Frank (2004). **Blackwell's Dictionary of Political Science**, 1st ed. Translated and published by the Gulf Research Center, Dubai: Gulf Research Centre.

Belifa, Amin, and Zwambeh, Abdel Nour (2019). "The Crisis of Legitimacy in the Arab Political Systems and its Implications for Social Stability in the Region", **The Critical Journal of Law and Political Science**, No. 1.

Belkaziz, Abd al-Ilah (04/05/2015). "Power and Patterns of Legitimacy", **Al-Khaleej website**, see: https://www.alkhaleej.ae.

Belkaziz, Abdelilah (2011). "The State in the Arab World and the Crisis of

Khalif, Samiha (09/25/2018). "The Importance of the Constitution", **Mawdoo3 website**, see: https://mawdoo3.com.

Lasky, Harold (1980). **An Introduction to Political Science**, 1st ed, translated by Ezz El-Din Hussein and revised by Ali Adham. Cairo: Arab Record Foundation.

Maarif, Ismail (2012). **The Arab regional situation considering international changes**, 1st ed. Amman: Dar Ibn Battuta for publication and distribution.

Mamdouh, Manar (2021). "The Concept of Legitimacy", **the website of the electronic political encyclopedia**, edited by: Asmaa Farrag, see: https://political-encyclopedia.org.

Misbah, Amer (2010). **Dictionary of political science and international relations**, 1st ed. Cairo: Modern Book House.

Muhanna, Muhammad (2011). **The State and Comparative Political Systems**, 1st ed. Alexandria: Dar Al-Wafa for printing and publishing.

Nasori, Ahmed (2008). "The Political System and the Dialectic of Legitimacy and Legitimacy", **Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences**, p. 2.

Otoum, Rand (2019). "Systems Analysis Approach", **e-Arabi website**, see: https://e3arabi.com.

Qumsan, Muhammad (2014). "The Electoral System and Information Technology", **Democracy and Elections in the Arab World**, 1st ed. Cairo: Arab Organization for Human Rights.

R.M Maclver (1947). **The Web of Government**, New York: Wiley, P.P278.

Rousseau, Jean-Jacques (1995). **The Social Contract**, translated by: Zuaiter Adel, Beirut: Arab Research Foundation.

Saad El-Din, Ibrahim (2002). "Sources of Legitimacy in Arab Political Systems", **The Crisis of Democracy in the Arab World**. 3rd ed, Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Saleh, Samia (2005). "Political Participation and Democracy: Modern Theoretical and Methodological Directions Contribute to Understanding the World Around Us", **Mobtath website for academic studies and consulting, e-book edition**, see: https://mobt3ath.com.

Sousa, Saad (09/13/2016). "Sources of Legitimacy", **the website of the civil dialogue**, see: https://www.ahewar.org.

Spane, George (1971). **The Development of Political Thought**, translated by: Rashid Al-Barawi, Part 3, 1st ed.

Stephenson, Carl (1905). **Feudalism in the Middle Ages**, translated by: Dr. Muhammad Al-Shaer, 1st ed. Cairo: Dar Al-Maarif for printing and publishing.

Strayer, Joseph (1982). **The Intermediate Origins of the Modern State**, translated by: Muhammad Itani, 1st ed. Beirut: Dar Al Tanweer for printing and publishing.

Thabit, Adel (1999). **Political Systems**, 1st ed. Alexandria: New University Publishing House.

Wahban, Ahmed (2000). **Political backwardness and the goals of political development, a modern vision of the political reality in the Arab world**, Alexandria: New University House for publication and distribution.

Weber, Max (1947). **The Theory of Social and Economic Organization**, Oxford: Oxford University Press, pp124-126.

Weber, Max (1990). **Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism**, translated by: Muhammad Ali Muqalled, 1st ed. Beirut: National Development Center.

Zaher, Hussein (2013). **A Dictionary of Political and International Terms**, 2nd ed. Beirut: Majd University Foundation for Studies, publishing and distribution.